

جامعة غرداية  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق



# الركن المعنوي للجريمة

مذكرة مُقدّمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكايمي في مسار الحقوق

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

إشراف الأستاذ

✍ سعيد فروحات

إعداد الطالبتين:

✍ خديجة بلبالي

✍ نجوى هرويني

الصفة	الجامعة	الرتبة	لقب و اسم الأستاذ
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	حواء سالم
مشرف	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	فروحات السعيد
مناقش	جامعة غرداية	أستاذ محاضر أ	بن حمودة مختار

السنة الجامعية

1441-1442هـ/2020-2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا

يَحْيَىٰ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

الآية 74 سورة طه

# كلمة شكر

قال رسول الكريم صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس، لم يشكر الله عزوجل "

نشكر الله تعالى الذي وفقنا واعاننا في انجاز واتمام هذا العمل المتواضع

تم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى الدكتور الفاضل "فروحات السعيد " على قبوله الاشراف

على هذه المذكرة

كما أتقدم بخالص الشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الذين يشرفون على مناقشة هذا العمل المتواضع

دون ان ننسى جميع الأساتذة الافاضل لكلية الحقوق جامعة غرداية

وكذلك أتقدم بالشكر و التقدير الخالص الى التي اسدت الينا الجميل بتقديم يد المساعدة العلمية

والمعنوية،الدكتوراه "لخضاري فتيحة "

## إهداء

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك و جميل عطائك وجودك، الحمد لله ربي ومهما

حمد نافلننس توفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

الى التي بحنانها ارتويت وبدفئها احتमित، وبنورها اهتديت وببصرها اقتديت ولحقها

ماوفيت، والتي كانت تمنى رؤيتي وانا احقق هذا النجاح، وشاء الله ان يأتي هذا

اليوم، اهدي هذا العمل الى امي.

الى من كان ركيزة عمري، وصدر امانى وكبريائى، وكرامتي ابي اطال الله في عمره.

الى من يذكرها لقلب قبل ان يكتب القلم، الى من قاسمني حلوة الحياة ومرها تحت

السقف الواحد، اخي.

الى نبع الحب والحنان جدتي.

الى روح جدي الطاهرة رحمة الله عليه، الذي كان يتمنى رؤيتي وانا احقق هذا النجاح

الى خالتي العزيزة، واخولي وكل اولادهم وزوجاتهم.

والى عمي وعمتي، و اولادهم.

الى أحسن من عرفني بهم القدر: باقي عبدالرزاق، لعروسي فاطمة، خليف زكريا

والى من كانوا أوفياء أصدقائي جميعا، والى من يعرفني و يحبني.

# إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الذي تقدست له الأسماء وكان لي العون والرجاء باسم من يطيب ذكرها  
لاهداء سيدنا ونبينا محمد افضل الأنبياء وعلى اله وصحابها جمعين.

اهدي ثمرة جهدي:

الى من كان سببا في وجودي الى ابي العزيز آطال الله في عمره وجعله دخرا لنا  
الى اغلى انسانة في الوجود الى من ربنتي وانارت دربي و منحنتي القوة والعزيمة الى  
الغالية على قلبي امي الحبيبة بارك الله في عمرها وحفظها

الى اخي: صالح، وزوجاته وابنائهم براعم اسرتي

الى اخواتي الكريمات: أمل و رميسة

الى اختي سارة وزوجها و ولديها

الى كل من يحمل اسم هرويني و سلخ

الى صديقاتي، والى رفيقة الدرب ليلي العتلة

الى كل زميلاتي وزملائي في الدراسة فرع الحقوق دفعة : 2021/2020

الى من كان سندي في مشواري الجامعي باقي عبدالرزاق

الى من قدملي الدعم المعنوي بشقاق عبدالرحمان

الى كل من ساعدنا في العمل من بعيد و من قريب ولو بكلمة طيبة.

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين"

## قائمة المختصرات

ق ع: قانون العقوبات

ق إ ج: قانون الإجراءات الجزائية

ص: الصفحة

ط: الطبعة

ب ط: بدون طبعة

ج: الجزء

# مقدمة

الجريمة سلوك شاد يهدد امن الافراد واستقرار المجتمعات وقد تضافرت الجهود الدولية من اجل مكافحتها والوقاية منها، وتجلى ذلك بشكل واضح مند بروز معالم علم الاجرام والعقاب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تبنت هيئة الأمم المتحدة الموضوع وحملت راية الحرب على الاجرام، وقد عقدت حتى الان عشر مؤتمرات دولية للوقاية من الجريمة، فضلا عن الجهود الخاصة للدول والعلماء والباحثين، ورجال القانون والدين والاجتماع المهتمين بموضوع مكافحة الجريمة.

-تظهر أهمية الركن المعنوي في الجريمة كون ان له دور أساسي في تكوينها، بالإضافة الى تأثيره على المسؤولية الجنائية كما لركن المعنوي دور في المسؤولية الجنائية فمن خلاله نحدد المسؤول عن الجريمة ومدى مسؤوليته وذلك لأنه يمثل العلاقة النفسية بين الجاني والواقعة الاجرامية وبالتالي متى ما تبين وجود هذه العلاقة الخاصة بين شخص معين وفعل اجرامي اعتبر هذا الشخص مسؤول عن هذا الفعل.

-ويعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى ان الركن المعنوي للجريمة لماله أهمية بارزة في تكوين الجريمة، فدراسة العامل النفسي للجاني تمكنا من الوصول الى أسباب الذاتية للارتكاب الجريمة وبالتالي القدرة على مكافحتها.

كما أن الركن المعنوي مسألة متعلقة بالحالة النفسية للفرد، وهو موضوع متجدد دائما لهذا أردنا تناوله.

والميل الشخصي لمعرفة مدى تأثير العامل الذاتي للارتكاب الجريمة.

-ومن اهداف هذا الموضوع التعريف بالركن المعنوي للجريمة وابرار صورته.



## مقدمة

-إيضاح مدى أهمية الركن المعنوي في تكوين الجريمة ومادى تأثير العامل النفسي الذاتي في نشأة الجريمة .

-ضرورة دراسة العامل النفسي المؤدي للارتكاب الجريمة وذلك لتوصل لأساليب مكافحة الجريمة .

اما بالنسبة لدراسات السابقة لهذا الموضوع، فإننا لدى نتناول إياه صدفتنا مذكرة ماستر لطالين (درى صابر، توميات يوسف) بعنوان الركن المعنوي للجريمة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجاني، بجامعة محمد بوضياف المسيلة لسنة الجامعية 2020/2019، وتمثلت اشكاليتهم في: ماهية العناصر والاسس والمعايير التي بموجبها يتم تحديد وتوافر الركن المعنوي للجريمة لتحقيق على وفقها المساءلة الجنائية من وجهة نظر م الجزائري؟

لحل هذه الإشكالية اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن

وبعدها تم التوصل الى عدة نتائج أهمها:

- ان فقهاء الشريعة الإسلامية قد قعدو الركن المعنوي، سواء القصد الجنائي او الخطأ غير العمدي من خلال المسائل الفقهية المختلفة التي تطرقت للمسؤولية الجنائية للمكلف وتحمل التبعية، وكذلك من خلال قصد العصيان، او الباعث على الجريمة، وكان لها في ذلك قصب السبق على القانون الوضعي.
- ان التشريعات الوضعية، وفقهاء القانون الجنائي، قد اولو اهتماما كبير بالركن المعنوي للجريمة، من خلال ظهور الدراسات النفسية التي تهتم بسلوكيات الجاني وتعدد الاتجاهات والآراء الفقهية، ويتجلى ذلك في القانون الفرنسي 1810، الذي تأثرت به التشريعات العربية، ومن بينها المشرع الجزائري.

## مقدمة

ويكمن الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا ان هذه الدراسة اعتمدت على المقارنة بين الركن المعنوي في الشريعة الإسلامية الركن المعنوي في القانون الجنائي، بينما دراستنا تطرقت الى الإطار المفاهيمي للجريمة والإطار لركن المعنوي في إطار الوصف والتحليل لا المقارنة.

-كما صادفتنا دراسة أخرى تحمل نفس عنوان دراستنا وهي لطالين (انقوش سعاد،

اشعال صورية) من جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية لسنة الجامعية 2017/2016

وصيغت اشكاليتهم كالتالي: مدى لزوم اثبات الركن المعنوي لقيام الجريمة في ظل السياسة العقابية الحديثة؟

ولحل هذه الإشكالية اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم

التوصل الى عدة نتائج أهمها.

ان الركن المعنوي يتكون من صورتين تتمثل أساسا في القصد الجنائي والخطأ غير

العمدي.

إقرار المشرع الجزائري ان الأصل المسؤولية الجنائية في الركن المعنوي تبنى على

اليقين ونفورها عن الافتراض والتخمين غير ان الضرورة في بعض الأحيان تقتضي بالخروج

عن المبادرة الاصلية وتكريس قواعد مستحدثة تؤسس للركن المعنوي للجريمة على أساس

افتراض الخطأ كصورة لعدم لزوم اثبات الركن المعنوي.

-ويكمن الاختلاف بين دراستنا وهذه الدراسة عدوة ان هذا الأخير أدرجت عنصر

عدم لزوم اثبات الركن المعنوي للجريمة حيث خصصت له فصل بأكمله ووضحت فيه

الجرائم التي تقوم على ركنها المادي وشرعي ولاتعتمد بالركن المعنوي وهذا ما لم نتطرق له في

دراستنا حيث ركزنا على الإطار المفاهيمي للركن المعنوي.

-وبالتالي فإن نطاق دراستنا لهذا الموضوع يتمحور حول الإشكالية التالية:

## مقدمة

ما هو تأثير الركن المعنوي على تكيف الجريمة؟ وتحديد نوعها في التشريع

الجزائري؟

ومن هذه الإشكالية نستنتج عدة تساؤلات فرعية:

- ❖ ما تعريف الجريمة وماهي أركانها؟
- ❖ ما الفرق بين الجرائم العمدية والجرائم غير العمدية؟
- ❖ اين تكمن أهمية الركن المعنوي للجريمة؟
- ❖ على أي أساس تقوم الجرائم المتعدية القصد؟ وهل أخذ المشرع بيها؟

ولحل هذه الإشكالية وجملة التساؤلات الفرعية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي حيث يظهر المنهج الوصفي في الفصل الأول من خلال تعريفه الجريمة ووصفها، ويظهر المنهج التحليلي في الفصل الثاني بحيث حللنا الركن المعنوي ومدى تأثيره في الجريمة.

وللإجابة على هذه الإشكالية التي تم طرحها فقد انتهجنا خطة قائمة على فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار المفاهيمي للجريمة اين تم تقسيمه الى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول الى تعريف الجريمة واركانها حيث عرفنا الجريمة وبيننا أركانها الثلاث وفي المبحث الثاني تناولنا تقسيم الجرائم من حيث ركنها المعنوي ففصلنا في المطلب الأول للجرائم العمدية، وفي مطلبها الثاني الجرائم غير العمدية.

بينما عالجنا في الفصل الثاني أهمية الركن المعنوي والذي قسمناه الى مبحثين، تناولنا في الأول الركن المعنوي للجرائم العمدية والمتمثل في القصد الجنائي العام والقصد الجنائي الخاص، وأنهينا الدراسة بمبحث ثاني تناولنا فيه الركن المعنوي للجرائم غير العمدية بحيث أدرجنا الخطأ الجنائي في مطلبه الأول وتناولنا القصد المتعدي في مطلبه الثاني.

الفصل الأول:

مفهوم الجريمة

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

تعتبر الجريمة من بين الموضوعات، التي نالت اهتمام الدارسين و سياسيين على السواء ذلك لارتباطها بالبناء الاجتماعي المجتمع وتهديد هو عدم استقراره وسنتناول في هذا الفصل تعريف مفصل للجريمة و أركانها.

### المبحث الأول: تعريف الجريمة وأركانها

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوم أكثر تحديدا عن غيرها من المفاهيم وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بالاهتمام بدراسة السلوك الاجرامي، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق لبعض تعريفات الجريمة.

### المطلب الأول: تعريف الجريمة

#### الفرع الأول: التعريف اللغوي للجريمة:

ورد في لسان العرب أن جرم بمعنى جنى جريمة، وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب، أما في مختار الصحاح، فإن الجرم والجريمة يعني الذنب ومنه جرم أجرم واجترم. ووردت كلمة الجريمة بمشتقاتها في ستة وستون آية من القرآن الكريم بمعاني مختلفة، لكن كلمة المجرم أفراد وجمعا وردت بستة صيغ وكلها تتضمن ان أصحابها ارتكبوا عظام الذنوب ولذلك استحقوا العذاب العظيم<sup>1</sup>

فورد في سورة المعارج: ﴿يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِنِيهِ﴾<sup>2</sup>

وفي سورة طه ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾<sup>3</sup>

وفي سجدة: ﴿لَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾<sup>4</sup>

<sup>1</sup> منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم، جامعة جيجل، الجزائر، بط، 2006، ص10.

<sup>2</sup> سورة المعارج الآية 11.

<sup>3</sup> سورة طه من الآية 74.

<sup>4</sup> سورة السجدة من الآية 12.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

وفي سورة الرحمن: ﴿يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ﴾<sup>1</sup>

وفي سورة إبراهيم: ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقْرَنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾<sup>2</sup>

وفي سورة الانعام: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارًا مُّجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا﴾<sup>3</sup>

أصل كلمة جريمة هو الكسب والقطع وقد خصصت من القديم لمعنى الكسب المكروه غير المستحسن.<sup>4</sup>

### الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للجريمة

لم يتفق العلماء على تعريف واحد للجريمة فكل باحث يعرفها من منطلق تخصصه فتعريف ال علماء الإجرام يختلف عن تعريف علماء الأخلاق وهذا الأخير يختلف عن علماء الاجتماع وكذا هذا الأخير يختلف عن تعريف علماء المسلمين وسوف نعرض لكم في هذا الفرع مجموعة من هذه التعاريف:

### أولاً: تعريف علماء الإجرام

فعلماء الإجرام يعرفون الجريمة باعتبارها حقيقة واقعية، ويقولون بأنها إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادي حين يشبع الغريزة نفسها، وذلك لأحوال نفسية شاذة انتابت مرتكب الجريمة في لحظة ارتكابها بالذات والغرائز الإنسانية لا تخرج عن ثلاث هدفها النهائي هو البقاء وهذه الغرائز الجنسية، وكل الجرائم ترتكب بهذه الدوافع، فلغريزة الأوتوئودي إلى جريمة القتل والاعتداء بصفة عامة، والثانية تؤدي إلى السرقة وجرائم الاعتداء على المال وأما الثالثة فتؤدي إلى جرائم الشرف، وإذا كانت هذه الغرائز ضرورية في الإنسان ولا بد من

<sup>1</sup> سورة الرحمن من الآية 41.

<sup>2</sup> سورة إبراهيم من الآية 49.

<sup>3</sup> سورة الأنعام من الآية 123.

<sup>4</sup> فريد رويح، محاضرات في قانون جنائي العام، سنة تانية ليسانس، حقوق، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لأمين دباغين، سطيف، 2018/2019، ص 28.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

إشباعها بطرق متعارف عليها لا تلحق الأذى بأحد ، فإن المجرم هو من يشبع إحدى هذه الغرائز بغير ما هو متعارف عليه ، ويلاحظ على المفهوم إنه واسع جدا بحيث يؤدي الأخذ به إلى إدخال سلوكيات كثيرة لا حصر لها تحت مظلة الإجرام ، لكن هذا التوسع لا يضر أحدا ، ذلك أن علماء الإجرام يبحثون في أسباب الشذوذ ودوافعه ، ولا يترتب على كلامهم ، أو أبحاثهم عقاب ما ، وإنما فقط يستفيد رجال القانون منها ، وعلى ضوءها يقررون الأحكام المختلفة للجرائم والعقوبات.<sup>1</sup>

### ثانيا: تعريف علماء الاجتماع والأخلاق

يربط هذا التعريف الجريمة بمخالفة القيم التي استقرت في وجدان الجماعة، فكل سلوك خالف هذه القيم عد جريمة، كما يربطها أيضا بمصالح الجماعة الأساسية، فكل فعل ضار بمصالح الجماعة الأساسية فهو جريمة، وبالتالي يكون مناط تكليف الفعل بأنه إجرامي من عدمه ليس بكونه منصوصا عليه في نص تشريعي وإنما بمبادئ الأخلاق والقيم الاجتماعية التي تسود الجماعة ووفقا لهذا التعريف فإن الزنى جريمة وإن لم ينص القانون على ذلك لأنه يخالف القيم الاجتماعية بينما لا تكون المخالفات القانونية كحمل السلاح بغير رخصة جريمة لأنها لا تمس القيم الاجتماعية ومبادئ الأخلاق، ولو جرمها القانون بنص صريح.

لكن المفاهيم الاجتماعية للجريمة اختلفت كثيرا بسبب اختلاف القيم والمبادئ الاجتماعية التي ترتبط بها الجريمة، وتضييقا للدائرة لغرض الاقتراب اكثر من الدقة جاء تعريف جار وفالوا وهو احد اقطاب المدرسة الوضعية حيث يرى ان الجريمة هي كل فعل او امتناع اعتبر جريمة في كافة المجتمعات المتمدينة والتي اعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار والرحمة والأمانة والنزاهة او بعبارة أخرى لتعارضها مع المشاعر الغيرية التي تهدف مباشرة الى تحقيق مصلحة الغير او الشعور بالعدالة ويترتب على هذا

<sup>1</sup>منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار العلوم لنشر، جامعة جيجل، الجزائر، ب ط ،2006، ص81-82.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

التعريف ان الجريمة واحدة عند جميع المجتمعات المتمدينة وثابتة في الزمان والمكان ولا تتعارض الا مع بعض قواعد الأخلاق.<sup>1</sup>

وقد تعدد زعماء هذا الاتجاه، ومن تعريفات المقدمة بهذا المعنى ان الجريمة هي كل فعل او امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة، او تلك التي تتعارض مع المقتضيات الأساسية الخاصة بحفظ وجدان المجتمع.

وما قيل عن هذا المفهوم الاجتماعي يقال مثيله عن المفهوم الأخلاقي للجريمة، والذي يعني كل فعل يتعارض مع المبادئ الخلقية والقيم السائدة في المجتمع، وهو يتقرب أيضا من المفهوم الاجتماعي، والإشكالية قائمة حول حصر القيم الخلقية، فإذا كان الاتفاق قائما على ان السرقة والقتل والغش، والتصوير يتعارض مع القيم الخلقية وتشكل جريمة، فإن هناك خلافات في أخلاق أخرى كالزنى والكذب والسخرية، وغيرها مما يجعل المفهوم الأخلاقي للجريمة لا يعول عليه.<sup>2</sup>

### ثالثا: تعريف علماء المسلمين

ان للفقهاء دور لا ينكر في البحوث المتعلقة بالجريمة بل وسبقوا الثورات الإصلاحية في هذا الميدان في عدة أمور، وأشهر تعريف للجريمة هو ما ذكره الإمام الماوردي في السياسة الشرعية، بأنها "محظورات شرعية زجر الله عنها بحد او تعزير" ويفهم من هذا التعريف ما يلي:

1- ان الفعل المجرم محرم في الشرع وعليه فلا يصدق اسم الجريمة على الأفعال المباحة بالنص او بالأصل.

2- أن هذه الأفعال المحظورة وضعت لها عقوبة منصوص عليها إما بلحد بأن تكون العقوبة مقدرة ومحدودة شكلا ومعنى، أو بالتعزير بأن تترك للحاكم أو للقاضي يوقعها بشروط

<sup>1</sup> منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، مرجع سابق ص 11-12.

<sup>2</sup> منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، مرجع سابق ص 82.



## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

وضوابط، ويتحصل من ذلك أن المحظورات غير المنصوص على عقابها لا تعد جرائم حتى وإن كانت حراما كالغيبية والنميمة وأكل الربا.<sup>1</sup>

وفي الأخير يمكن القول إن فقهاء المسلمين أجمعوا على ضبط مفهوم الجريمة وتميزها عن الإثم والخطيئة بالعقاب الدنيوي من حيث سلطان القضاء عليها فيقررون حسب ما جاء في كتاب الماوردي بأنها محظورات شرعية يعاقب عليها بلحد وهو العقوبات المحدودة المقدره شرعا بنص الكتاب أو السنة ويدخل فيها القصاص والديات والحدود.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: التعريف القانوني

عرفت عند فقهاء القانون الجنائي بان الجريمة "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جرمية يقرر له القانون عقوبة او تدابير احترازية".<sup>3</sup>

وعرفت على أنها: "كل فعل او امتناع يقع بالمخالفة لقاعدة جنائية منصوص عليها، ويتقرر له جزاء جنائي يتمثل في عقوبة جنائية أو تدابير احترازية"، ويترتب على هذا التعريف القانوني عدة أمور:

- **أولها:** أن الجريمة قد تقع بالفعل كما قد تقع بالامتناع عما أوجبه القانون لا فرق في ذلك بين هذا وذاك.
- **ثانيها:** لا يعد الفعل جريمة مالم يكن مخالفا لنص قانوني تماشيا مع قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، عليه فكل سلوك مهما كان ضرره لا يكون جريمة إلا إذا كان منصوص عليه.
- **ثالثها:** أن الفعل المجرم لا يكون كذلك إلا إذا كام معاقبا عليه بنص القانون تماشيا مع قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني وسواء كان ذلك بعقوبة أو تدبير.

<sup>1</sup> منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، مرجع سابق ص 11.

<sup>2</sup> فريد رويح، مرجع سابق، ص 29 .

<sup>3</sup> فريد رويح، المرجع نفسه، ص 29.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

- رابعها: يفترض أن يكون الفعل المجرم صادرا تشريعه تجريبا وعقابا عن يمثل المجتمع حقيقة، ويقضي ذلك أيضا أن يكون السلوك المجرم ضارا بأحد الشروط الأساسية أو الحاجية أو الكمالية لكيان المجتمع.<sup>1</sup>

وعرفت على أنها "الفعل الذي يجرمه القانون، ويقرر له جزاء جنائي" وبترتب على هذا المفهوم أن وصف الجريمة محصور في نصوص قانون العقوبات، فكل سلوك يخالف ما ورد فيه فهو جريمة وكل فعل خارج عن إطاره فلا يعد كذلك حتى ولو خالف المبادئ الأخلاقية والقيم الاجتماعية، ويفضي هذا التعريف الشرعي يمتاز بالدقة، وسوف نسير في دراستنا للجريمة وفق هذا التعريف.<sup>2</sup>

و يتضح مما سبق أن التعريف القانوني هو الأدق في بيان حدود الجريمة ،و هو أشمل أيضا من التعريف الاجتماعي ، و يكون جيدا عندما يكون المشرع معبرا حقيقتا عن اتجاه المجتمع بمعنى انه لا يجرم إلا ما يمس بمصالح المجتمع ولا يتغاضى عما يمس تلك المصالح، لكن قانون العقوبات لا يؤدي هذا الدور في الواقع على الأقل في البلاد العربية والإسلامية ذلك ان المعنى الذي اشرنا اليه يقتضي ان يكون قانون العقوبات متماشيا مع دين المجتمع و مبادئه و مصالحه ذلك مالا نجده كما ينبغي في هذه البلاد فزنى و شرب الخمر وردى و ترك الفرائض الدينية كله مضر بمصالح المجتمع ،ولكن قانون العقوبات لا ينص على تجريم شيء من ذلك و نخلص مما تقدم الى أن هذا التعريف لا يعبر بصدق من الناحية الواقعية عن موضوع علم الاجرام مما يقتضي البحث عن تعريف آخر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> منصور رحمانى، علم الإجرام والعقابوسياسة الجنائية،مرجع سابق، ص 14- 15.

<sup>2</sup> منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، مرجع سابق، ص 83 .

<sup>3</sup> منصور الرحمانى، علم الاجراموالعقاب وسياسة الجنائية، مرجع سابق، ص15.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

### المطلب الثاني: أركان الجريمة

يقصد بأركان الجريمة عناصرها الأساسية (أجزائها) التي يطلبها القانون لقيام الجريمة.<sup>1</sup>

اختلف الفقه حول تحديد الأركان العامة للجريمة، فقد ذهب البعض الى القول بأن للجريمة ركنين هما: الركن المادي والركن المعنوي وذهب البعض الاخر الى حصر اركان الجريمة في ثلاثة اركان هي: الركن الشرعي، والركن المادي، والركن المعنوي، وذهب البعض الآخر الى إدراج ركن رابع وهو الركن المفترض، كما ذهب البعض الآخر الى إدراج ركن آخر وهو البغي او العدوان.<sup>2</sup>

إلا أن الاتجاه الغالب بين الفقهاء يرد الجريمة الى أركان ثلاثة فيضيف الركن الشرعي الى جانب الركنين: المادي والمعنوي، وسنعمد الى دراسة اركان الجريمة متبعين التقسيم الثلاثي هذا لأركان الجريمة تبعا لرأي السائد في الفقه.

فلا بد من أن تتبلور الجريمة ماديا وتتخذ شكلا معينا، وهو الركن المادي للجريمة الذي يمكن تعريفه على أنه عبارة عن المظهر الخارجي لنشاط الجاني والذي يتمثل في السلوك الاجرامي الذي يجعله مناطا ومحلا للعقاب.

إلا أن الركن المادي لا يكفي لإسناد المسؤولية الى شخص معين، بل يجب أن يكون الجاني قد اتجه بالإرادة حرة وبمعرفة تامة الى اظهار الجريمة الي حيز الوجود، وفي الوجه الذي حصلت فيه، او بمعنى اخر يجب أن تتوفر لديه النية الجرمية التي تشكل الركن المعنوي للجريمة الذي قد يأخذ أيضا صورة الخطأ الناتج عن الإهمال أو رعونة أو عدم احترام الأنظمة.

<sup>1</sup> عبد الله سليمان، ، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ط6، 2005، ص 65.

<sup>2</sup> عبد القادر عدو، مبادئ قانون عقوبات الجزائري، دار هومة، الجزائر، ط2، 2013، ص 29-30.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

وبالإضافة الى الركنين المادي والمعنوي لابداء من نص قانوني يجرم الفعل، إذ لا جريمة بغير قانون، فالنص القانوني هو الذي يحدد مواصفات الفعل الذي يعتبره القانون جريمة، وبدون النص القانوني يبقى الفعل مباحا.<sup>1</sup>

بعد ذكرنا للجدل الفقهي الثائر حول أركان الجريمة سنتطرق الان الى التفصيل في هذه الأركان، وذلك من خلال ثلاث فروع بدءا من الركن الشرعي فالركن المادي انتهاء بالركن المعنوي والذي هو محل دراستنا هذه.

### الفرع الأول: أركان الشرعي الجريمة

لا جريمة ولا عقوبة بدون نص شرعي وهذا ما يعرف بمبدأ الشرعية الذي سنحاول التطرق إليه في هذا الفرع.

#### أولا: تعريف مبدأ الشرعية

نشأ هذا المبدأ فلقرن الثامن عشر كردة فعل على تحكم القضاة في ذلك الوقت حيث كانوا يخلطون بين الجريمة الجنائية والرذيلة الأخلاقية والمعصية الدينية.

وقد تم التنصيص على هذا المبدأ لأول مرة في حقوق الإنسان والمواطنة لسنة 1989 في المادتين الخامسة والثامنة منه تحديدا.<sup>2</sup>

ويعني هذا المبدأ حصر الجرائم والعقوبات في القانون وذلك بتحديد الأفعال التي تعد جرائم وبيان أركانها والعقوبات المقدره لها من جهة ثم نوعها ومدتها من جهة أخرى.<sup>3</sup>

وتم تكريس هذا المبدأ في الدستور الجزائري في مادته 59 الفقرة الأولى منها "لا يتابع أحد ولا يوقف او يحتجز إلا ضمن الشروط المحددة بالقانون وطبقا للأشكال التي نص عليها".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، دار هومة، الجزائر، ط7، 2008، ص48.

<sup>2</sup> أحسن بوسقيعة، المرجع نفسه، ص50.

<sup>3</sup> منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، مرجع سابق ص 126.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

كما تم تطبيقه في قانون العقوبات الذي نص صراحة في مادته الأولى على أن "لا جريمة ولا عقوبة او تدابير امن بغير قانون"<sup>2</sup>.

### ثانيا: تفسير القاعدة الجنائية

#### 1- القاعدة العامة

القانون الجزائي يفرض كقاعدة عامة على القضاة أن يلجؤوا إلى تفسير ضيق لا يسمح بأي خروج عن الدائرة المرسومة من قبل المشرع، لكن توجد بعض الاستثناءات التي تفرضها نفسها لصالح المتهم والمجتمع.

#### 2- الاستثناءات الواردة على القاعدة العامة

- باستطاعة القاضي تحديث تفسير القانون ما دمت عبارات النص تسمح بذلك، وهذا مسايرة لتطور العصر، فالنص المتعلق بالسرقة في القانون الفرنسي وسع في بداية القرن العشرين الى سرقة الكهرباء برغم من كون واضعي القانون في عام 1810 لم ينصوا على ذلك.
- لا يمنع التطبيق بواسطة القياس لنصوص الأصلح للمتهم ومثال ذلك نص عليه في قانون العقوبات القديم في المادة 64 والتي تنص بأنه "لا جنائية ولأجبنحة إذا كان المتهم في حالة جنون أثناء قيامه بفعل" قد مددت هذه القاعدة الى المخالفات برغم من عدم الإشارة إليها في النص السابق، كما أن النص الغامض يفسر لصالح المتهم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>التعديل الدستوري لسنة 2016 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، المادة 59 ص 8.

<sup>2</sup>الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 1966/6/8، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم في 06/19/2016، ص 1.

<sup>3</sup>بن الشيخ لحسن، مبادئ القانون الجزائي العام، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 40-41.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

ثالثاً: سريان النص الجنائي

### 1- سريان النص الجنائي من حيث الزمان:

نصت المادة الثانية من قانون العقوبات على ما يلي "لا يسري قانون العقوبات على الماضي إلا مكان منه أقل شدة".<sup>1</sup>

أ. **بداية سريان القانون:** الأصل أن القانون يكون نافذ وساري المفعول بعد المصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية، فللقانون الجنائي يطبق منذ لحظة إصداره إلى لحظة إلغائه.

ب. **حكم الجرائم المستمرة وجرائم الاعتياد في تطبيق:** في الجرائم الوقتية البسيطة ركنها المادي ينتهي لتوه أما في الجرائم الوقتية المتتالية والمستمرة يتطلب ركنها المادي وقت يطول كالبناء بدون رخصة أو استعمال المزور. فقانون العقوبات عندنا لا يسري على الماضي إلا ما كان منه أقل شدة.

ج. **عدم رجعية القاعدة القانونية:** القاعدة الجنائية لا تطبق إلا على الأفعال التي تقع بعد نفاذها وأثناء استمرارها سواء كانت هذه القاعدة الجنائية موضوعية أو شكلية إجرائية.

- عدم رجعية القاعدة الموضوعية يتضح هذا في القانون الإصلاح لمتهم وذلك في حالة أن يكون القانون الجديد أصلح للمتهم وان لا يكون قد صدر على المتهم حكم بات قبل صدور القانون الجديد.

- عدم رجعية القاعدة الإجرائية: القاعدة الإجرائية هي القاعدة الشكلية التي تنظم سير الدعوى الجزائية بدأ بتحريات الأولية مروراً بتحقيقات الابتدائية إلى غاية تنفيذ الأحكام الصادرة عن

<sup>1</sup>الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 1966/6/8، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم في 06/19/2016 ، ص1.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

الجهات الجزائية، فهذه النصوص جميعا لا رجعية فيها ومن ثم فإنها تسري بأثر فوري ومباشر على الدعوى الجزائية ولو كانت قد ارتكبت قبل صدور نص.<sup>1</sup>

### 2- سريان النص من حيث المكان:

نص المشرع الجزائري في المادة 02 من ق ع على الجرائم التي ترتكب على إقليم الدولة الجزائرية، وبهذا النص يكون المشرع الجزائري قد أخذ بمبدأ إقليمية النص الجنائي اسوة بغيره من التشريعات الوضعية.

ويجد هذا مبرره في كون تطبيق القانون على الجرائم المرتكبة داخل إقليم الدولة يعد مظهر من مظاهر ممارسة الدولة لسيادتها الوطنية، كما أن القضاء الوطني يعد أقدر من غيره على تطبيق قواعد هذا القانون بسبب إمامه به دون غيره من القوانين الأخرى.

كما أن تطبيق القانون الوطني على الجرائم المرتكبة داخل الدولة يرسخ فكرة الردع العام كغاية من توقيع الجزاء الجنائي ومن شأنه تهدئة مشاعر السخط الاجتماعي التي أثارها ارتكاب الجريمة.<sup>2</sup>

### أ- مبدأ امتداد سريان القاعدة الجنائية من حيث المكان:

وفقا للمادتين 590 و591 ق إ ج يمتد تطبيق قانون العقوبات على الجرائم التالية:<sup>3</sup>

1. الجرائم التي ترتكب في عرض البحر على ظهر السفن التي تحمل العلم الجزائري؛
2. الجرائم التي ترتكب في ميناء جزائري على ظهر السفن الأجنبية والملاحظ أن العرف الدولي مستقر على إخضاع الجرائم التي ترتكب على ظهر السفن الحربية لقانون العلم التي تحمله أيا كان مكان تواجدته؛

<sup>1</sup>مدونة القوانين الوضعية، قسم المذكرات والأبحاث القانونية <http://www.echoroukonline.com/montada/forumdisplay.php> 15/02/2021.20.48

<sup>2</sup>عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 70 .

<sup>3</sup>عبد القادر عدو، المرجع نفسه، ص 73.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

3. الجرائم التي ترتكب على متن الطائرات الجزائرية مدنية كانت أو حربية، سواء كان مرتكب الجريمة جزائري الجنسية ام أجنبيا؛

4. الجرائم التي ترتكب على متن الطائرات الأجنبية إذا كان الجاني أو المجني عليه جزائري الجنسية، أو إذا هبطت الطائرة بالجزائر بعد وقوع الجريمة او الجنحة في مطار جزائري.

### الاستثناءات الواردة في هذا المبدأ:

سبق القول بأن مبدأ الإقليمية يقتضي تطبيق القانون الجزائري على كل الجرائم التي تقع داخل إقليم الدولة لا فرق بين أجنبي وجزائري، وقلنا بأن مبدأ الإقليمية يشكل مظهرا من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها، إلا أن العرف الدولي جرى على استثناء بعض الأشخاص، وتمتع بعض الأجانب بإعفاءات قضائية، وهؤلاء الأشخاص هم:<sup>1</sup>

1. رئيس الدولة الذي يتمتع بحصانة مستمدة من طرف العرف الدستوري،

2. أعضاء المجلس الشعبي الوطني أو النواب، يتمتعون بالحصانة البرلمانية المنصوص عليها في الدستور، وذلك لتمكين النائب من ابدأ رأيه بكل حرية وفي حالة ارتكاب النائب لجريمة تكون متابعته بإجراءات خاصة تبتدأ بنزع الحصانة عنه؛

3. رؤساء الدول الأجنبية يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية المستمدة من القانون الدولي حال ارتكابهم جرائم في البلاد التي يزورنها؛

4. رجال السلك السياسي مثل الوزراء والسفراء والمبعوثين إذا ارتكبوا جرائم أثناء قيامهم بمهام خارج إقليم دولهم؛

<sup>1</sup> منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام مرجع سابق ص 145.



## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

5. رجال السلك القنصلي الذين تتحصر حصانتهم في نطاق تأدية عملهم فلا يسألون عن الجرائم التي يرتكبونها بمناسبة أعمالهم؛

6. رجال القوات الأجنبية المرابطة في التراب الوطني بموجب معاهدة أو اتفاق مع الدولة، وحصانتهم تتحصر في حدود الإقليم الذي يقيمون فيه؛

7. موظفو المنظمات الدولية.<sup>1</sup>

### ب- مبدأ شخصية النص الجنائي:

يقصد بهذا المبدأ إمكانية خضوع المواطن أينما وجد لقانون بلاده، فإذا ارتكب المواطن جريمة في الخارج وعاد إلى بلاده قبل أن يحاكم عنها ويقضي العقوبة التي حكم بها عليه، يجوز أن يتابع ويحكم عليه في وطنه وعلة ذلك أنه لا يجوز أن يكون الوطن موئلا للخارجين على القانون الذين يسيئون لوطنهم بارتكاب الجرائم في الخارج فيكون لهم في العودة إلى ملجا يحميهم من تحمل نتائج أعمالهم الإجرامية، فالدولة لا تسلم رعاياهم عادة ولا تستطيع ان تطبق على المواطن الذي ارتكب جريمة في الخارج قانونها بحسب مبدأ الإقليمية الأمر الذي دعا للأخذ بمبدأ الشخصية.<sup>2</sup>

### ج- مبدأ عينية النص الجنائي:

يقصد بهذا المبدأ انه قد يرتكب الأجنبي وفي بلد أجنبي جريمة تهدد المصالح الجوهرية للدولة، فلا يسعنا الاختصاص الإقليمي لمواجهة هذه الحالة بالرغم من خطورتها وخشية ، ألا تعير الدولة الأجنبية الاهتمام الكافي لمواجهة هذه الجرائم باعتبارها جرائم لا تمس مصالحها، تدخل المشرع الجزائري بالنص التالي في المادة 588 من قانون الإجراءات الجزائية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، المرجع السابق ص 145.

<sup>2</sup> عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، مرجع سابق ص 109-115.

<sup>3</sup> عبد الله سليمان، المرجع السابق ص 116.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

### د- مبدأ عالمية النص الجنائي:

يؤدي الأخذ بهذا المبدأ على إطلاقه الى تعارض سافر بين قوانين الدول إذ يجعل لكل دولة الاختصاص بالنظر في أية قضية هي:

بالأصل من اختصاص قانون اخر، ويتعارض مع مبادئ قانون العقوبات نفسه الذي هو بالأصل قانون إقليمي كل هذا يجعل تطبيق المبدأ امر صعبا من الناحية العملية، ولذا فقد درج البعض على تقيد المبدأ لينطبق على بعض الجرائم التي تمس المصالح الإنسانية على وجه العموم كتزيف العملة والإتجار بالرقيق او القرصنة.

ونظرا لصعوبة الأخذ بهذا المبدأ فإن قلة من التشريعات قد أخذت به واتبع قانون العقوبات الجزائري خطة معظم التشريعات العقابية التي لم تأخذ بالمبدأ، مقتصر على المبادئ السابقة كما ذكرنا فحسب.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الركن المادي للجريمة وعناصره

#### أولا: تعريف الركن المادي

فالركن المادي يمثل صلب كل جريمة، لأن الشارع لا يجرم على مجرد التفكير في الجريمة أو على مجرد الدوافع والنزاعات النفسية الخالصة، وانما يستلزم ان تظهر تلك النزاعات والعوامل في صورة واقعة مادية هي الواقعة الإجرامية، فالمشرع لا يستطيع الاطلاع على أعماق نفوس البشر ويفتش في تفكيرهم المجرد ليعاقبهم على ذلك. دون ان يتخذ هذا التفكير، وتلك العوامل النفسية مظهرا ماديا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>عبدالله سليمان، المرجع نفسه، ص 93-94.

<sup>2</sup>عادل محمد فريد قورة محاضرات في قانون العقوبات : (القسم العام-الجريمة)، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 الجزائر، 1992، ص24.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

والركن المادي هو ذلك العنصر الذي بواسطته تنتقل الجريمة من حالة المشروع الى حالة الوجود اليقيني، ويتمثل في القيام بالفعل المحظور من قبل القانون الجزائي، ففي جريمة القتل العمدي مثلا ففعل هو إحداث وفاة الغير، والمشرع الجزائري لا يسمح بتوقيف انسان ما، قبل ان تظهر نيته الإجرامية بواسطة العنصر المادي.<sup>1</sup>

فالقانون لا يعاقب على النيات بل على الأفعال المادية المجرمة.

**ثانيا: عناصر الركن المادي**

### **1) الفعل أو السلوك الإجرامي:**

ويقصد به ذلك السلوك المادي الصادر عن إنسان والذي يتعارض مع القانون. فالجريمة هي في المقام الأول فعل آدمي- أي سلوك صادر عن إنسان-، فالفعل هو جوهر الجريمة ولهذا قيل "لا جريمة دون فعل" والفعل يشمل الإيجاب كما يشمل السلب. فمن يأمره القانون بالعمل فيمتنع عن إدائه يكون قد خالف القانون مثله مثل من يأمره القانون بالامتناع عن الفعل فيفعل سواء بسواء، ففي كلتا الحالتين هناك مخالفة لأوامر القانون.

ويعد الفعل إيجابيا إذا صدر عن الفاعل على صورة حركة عضوية إرادية. فلفعل يبدأ بحركة تصدر عن عضو واحد او اكثر من أعضاء الجسم وهي حركة مادية.

أما الفعل السلبي يتمثل في سلوك أو موقف يتخذه المكلف بقاعدة قانونية تفرض عليه ان يعمل فلا يعمل.<sup>2</sup>

### **(2) النتيجة:**

<sup>1</sup> بن الشيخ لحسن، مرجع سابق ص 61.

<sup>2</sup> عبد الله سليمان ، مرجع سابق ص 149 .

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

ويقصد بالنتيجة الأثر المادي الذي يحدث العالم الخارجي كأثر للسلوك، فالسلوك قد احدث تغييرا حسيا ملموسا في الواقع الخارجي ومثاله: ازهاق الروح في جريمة القتل، وانتقال الحياة في جريمة السرقة، والحصول على الأموال في جريمة النصب.

وقد اعتد المشرع في كثير من نصوصه بالنتيجة على أساس المدلول المادي لها كمان الأخذ بالمدلول المادي لنتيجة يجعل الامر واضحا بالنسبة لصور الركن المادي للجريمة ويسهل عندها التمييز بين الجريمة التامة ومجرد الشروع فيها.

### (3) العلاقة السببية:

لكي يسأل الجاني عن النتيجة التي يعتد بها القانون للقيام الركن المادي للجريمة، لابد ان يكون فعل الجاني قد تسبب في احداثها بمعنى ان تكون النتيجة مرتبطة بفعله وناجئة عنه، وعلى ذلك فإن علاقة السببية هي الصلة التي تربط بين الفعل (السلوك) والنتيجة<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الركن المعنوي وعناصره

#### أولا: تعريف

يقصد بالركن المعنوي للجريمة هو الجانب الشخصي او النفسي للجريمة، فلا تقوم الجريمة بمجرد قيام الواقعة المادية التي تخضع لنص التجريم ولتخضع لسبب من أسباب الإباحة، بل لابد من ان تصدر هذه الواقعة عن إرادة فاعلها وترتبط بها ارتباطا معنويا او أدبيا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص 149-152.

<sup>2</sup> ضيف مفيدة، سياسة المشرع في مواجهة ظاهرة

الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في قانون العقوبات والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر،

2010/2009، ص 52.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

فالركن المعنوي هو هذه الرابطة المعنوية أو الصلة النفسية أو العلاقة الأدبية التي تربط بين ماديات الجريمة ونفسية فاعلها بحيث يمكن ان يقال بان الفعل هو النتيجة لإرادة الفاعل، وبالتالي فإن قيام هذه الرابطة هي التي تعطي للواقعة وصفها القانوني فنكتمل صورتها وتوصف بالجريمة.<sup>1</sup>

ثانيا: عناصره

### 1) القصد الجنائي:

ويعرف أيضا بالقصد العمدي والخطأ المقصود أيضا، وكلها مترادفات تدل على نفس المعنى وقد عرفه بعض الكتاب "بانها إرادة تحقيقواقعة الإجرامية مع العلم بعناصرها المكونة لها".

#### أ) العلم:

ويقصد به إحاطة الجاني علما بجميع العناصر اللازمة لقيام الجريمة كما هي محددة في نص التجريم، وهذه العناصر هي التي تعطي للواقعة الإجرامية وصفها القانوني، وتميزها عن غيرها من الوقائع الإجرامية الأخرى من جهة وعن الوقائع المشروعة من جهة أخرى. والعلم بالعناصر اللازمة لقيام الجريمة يجعل من العلم كعنصر في القصد الجنائي أوسع من الإرادة فهذه الأخيرة لا تتجاوز دائرة السلوك والنتيجة.

#### ب) الإرادة:

الإرادة هي عبارة عن قوة نفسية أو نشاط نفسي يوجه أعضاء الجسم أو بعضها نحو تحقيق نتيجة إجرامية وعلى ذلك فان إرادة السلوك تتحقق في الجرائم ذات النتيجة عن طريق

<sup>1</sup> عبد الله سليمان، المرجع نفسه، ص231.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

بذل الجاني جهده في وضع ما استقر عليه عزمه موضع التقيد الى غاية تحقيق النتيجة الإجرامية.<sup>1</sup>

### (2) القصد الخاص:

ويمثل في الغاية التي يقصدها الجاني من ارتكاب الجريمة فضلا عن إرادته الواعية لمخالفة القانون الجزائي<sup>2</sup>

وهكذا يشترط القانون، بالإضافة الى القصد العام المتمثل في إرادة الجاني الواعية مخالفة القانون، إما نية إزهاق الروح كما في جريمة القتل العمد المنصوص والمعاقب عليها بالمادة 254 من ق ع، وإما إرادة الاستيلاء على شيء مملوك للغير كما في جريمة السرقة المنصوص والمعاقب عليها في المادة 350 ق ع، وإما إرادة الإساءة إلى اعتبار وشرف شخص كما في جنحة القذف المنصوص والمعاقب عليها في المادة 298 ق ع.

وتجدر الإشارة إلى ان القانون لا يعتد بالباعث او الدافع إلى ارتكاب الجريمة فحتى لو كان الباعث على ارتكابها نبيلاً او شريفاً فان القانون لا يأخذ به غير أنه يشكل عدراً مخففاً كما هو الحال بالنسبة لمرتكب القتل او الجرح لحظة مفاجأة الزوج متلبساً بجريمة الزنا المادة 279 ق ع.

<sup>1</sup> عبد القادر عدو، قانون العقوبات الجزائري، مرجع سابق، ص 243/238 .

<sup>2</sup> أحسن بوسبيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، مرجع سابق، ص 110.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

### المبحث الثاني: تقسيم الجرائم من حيث الركن المعنوي

يمكن القول ان الجريمة لا تتحقق إلا بتوافر الركنين المادي والمعنوي، إلا ان في بعض الحالات لا يوقع المشرع المسؤولية الجزائية على المتهم بمجرد توافر الركن المادي بل لابد من تواجد الإرادة الحرة للفاعل للقيام بهذا السلوك أي القصد الجنائي الذي يقوم على إرادة الجاني وعلمه التام بالنتائج المترتبة عن هذا الفعل وعليه يمثل الركن المعنوي الرابطة النفسية بين الجاني، ووصفها بالجرائم العمدية، ويعاقب أيضا على الجرائم ذات الخطأ الجنائي ووصفها بالجرائم الغير عمدية وبالتالي تنقسم الجرائم بحسب ركنها المعنوي إلى جرائم عمدية وجرائم غير عمدية.

### المطلب الأول: الجرائم العمدية

#### الفرع الأول: تعريفها

هي تلك الجرائم التي يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي او النية الجنائية لارتكاب الفعل والمتمثلة في إرادة ارتكاب الفعل الإجرامي وإرادة تحقق النتيجة الإجرامية المحظورة قانونا، والعلم بكافة العناصر الواقعية الجوهرية اللازمة لقيام الجريمة والعلم بصلاحيه الفعل لإحداث النتيجة<sup>1</sup>.

والقصد الجزائي الذي نسميه أحيانا التدليس العام، يتمثل في أن يتدخل الفاعل بإرادته بهدف ارتكاب فعل غير مشروع مع تمتعه بكل قواه العقلية، ومثال ذلك: إرادة القاتل في جريمة القتل العمدي والهادفة إلى إزهاق روح الغير، فهذا الأخير يصوب السلاح الناري ويطلق الرصاص نحو الضحية مع علمه بأنه سوف يقتلها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مكتبة سعيد حمدين، تقسيمات الجرائم وظروفها في قانون العقوبات الجزائري، مكتبة البحوث القانونية، جامعة الجزائر 3، سنة، 2019 ص 4.

<sup>2</sup> بن الشيخ لحسن، مبادئ القانون الجزائي العام، مرجع سابق، ص 96 .

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

ويعرف أيضا بالقصد العمدي والخطأ المقصود، وكلها مترادفات تدل على نفس المعنى وقد عرفه بعض الكتب بأنه: "إرادة تحقيق الواقعة الاجرامية مع العلم بعناصرها المكونة لها".<sup>1</sup>

بينما أن الجرائم العمدية تقوم على توافر القصد الجنائي وهذا ما نجده في الجنايات كافة وبعض الجنح وحتى في بعض المخلفات. فالأصل ان القانون يخاطب الناس لينهاهم عن الأفعال الضارة التي يتعمدون ارتكابها وعليه فإن الجرائم على العموم هي جرائم عمدية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: عناصر القصد الجنائي

وصف الجرائم على انها عمدية لا يعني أنها تظهر على صورة واحدة، فالقصد الجنائي ذاته يظهر بمظاهر متعددة وصور مختلفة .

وبالتالي يمكن القول إن للقصد الجنائي عنصرين أساسيين هما العلم والإرادة .

#### أولاً: العلم

##### أ/ المقصود بالعلم:

وهو التصور لحقيقة الشيء على نحو يطابق الواقع لذلك فهو صفة يتضح بها الشيء ويظهر على ما هو عليه، وهكذا فالعلم بالشيء عكس الجهل به والذي هو انعدام العلم كلياً أو جزئياً، وتتجلى أهمية العلم باعتباره أساس القصد الجنائي، إذ بدونه يتجرد الفعل الجرمي وحتى مع توفر الإرادة من الصفة العمدية، ويقتصر وجوده على المظهر المادي فقط، لأن القصد إرادة واعية، لذلك فهو لا يكتمل إلا إذا تمثل الجاني في ذهنه الواقعة الاجرامية بكل عناصرها المعتبرة قانوناً.<sup>3</sup>

#### ب/ مضمون العلم:

<sup>1</sup> عدو عبد القادر، مبادئ قانون العقوبات الجزائري، مرجع سابق ص238.

<sup>2</sup> عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، مرجع سابق ص357.

<sup>3</sup> غازي حنون خلف، استظهار القصد الجنائي في جريمة القتل العمد - دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد .



## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

كما سلف الذكر فانه يشترط لقيام القصد الجنائي ضرورة احاطة الجاني علما بعناصر الواقعة الإجرامية ويقصد بهذه العناصر جميع ما تطلبه القانون لإعطاء الواقعة المرتكبة وصفها القانوني الذي يميزها عن الوقائع الأخرى، وعن الوقائع المشروعة وتتمثل هذه العناصر فيما يلي<sup>1</sup>:

1. علم الجاني بموضوع الحق المتعدي عليه؛
2. توقع النتيجة ؛
3. العلم بزمان او مكان ارتكاب السلوك؛
4. العلم بصفة التي يتطلبها القانون سواء في الجاني او المجني عليه؛
5. العلم الظروف المشددة التي تغير من وصف الجريمة.

### ج/ صور العلم:

1. **صورة اليقين:** بحيث يكون القصد الجنائي مباشر وواضح عند القيام بالفعل مع سبق الإصرار والترصد وتكون إرادة الفاعل وعلمه بتحقيق النتيجة أكيدة.
2. **صورة الاحتمال:** بحيث يكون القصد الجنائي غير مباشر أو أقل وضوح بحيث تكون إرادة الفاعل وعلمه بتحقيق النتيجة التي يردها ممكنة الوقوع وليست أكيدة، وفي كلتا الحالتين تعد جرائم عمدية، وأخطر الجرائم العمدية هي جريمة القتل مع سبق الإصرار والترصد، وتعد كافة الجنايات مثل القتل السرقة الاغتصاب جرائم عمدية، وغالبا ما يعبر عنها بقوله: **(من ارتكب عمدا او من ارتكب علما)**. واغلب الجناح عمدية والمخلفات قليلا ما تكون عمدية<sup>2</sup>

### ثانيا: الإرادة

وهي العنصر الثاني للقصد الجنائي وسنتطرق الي تعريفها ومحلها.

<sup>1</sup> عبد القادر عدو ، مرجع سابق، ص238-239.

<sup>2</sup> مكتبة سعيد حمدين، مرجع سابق، ص 4.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

### أ/تعريف الإرادة

هي قوة نفسية او نشاط نفسي يوجه كل أعضاء الجسم او بعضها نحو تحقيق غرض غير مشروع، فإذا توجهت هذه الإرادة عن علم لتحقيق الواقعة الاجرامية بسيطرتها على السلوك المادي للجريمة وتوجيهه نحو تحقيق النتيجة قامة القصد الجنائي للجرائم المادية في حين يكون توافر الإرادة كافيا لقيام القصد الجنائي في الجرائم المادية إذا ما اتجهت لتحقيق السلوك في جرائم السلوك المحض مثل جنحة حمل سلاح محظور.

### ب/ محل الإرادة:

في الجرائم العمدية محل الإرادة هو إرادة السلوك من جهة وإرادة النتيجة من جهة أخرى.

### 1/إرادة السلوك

اتجاه الإرادة الى السلوك يفترض علم الجاني بماهية سلوكه وخطورته على الحق الذي يحميه القانون ثم دفعه أعضاء جسمه الى إتيان الحركة التي يتطلبها ذلك السلوك، ولا ينتهي دور الإرادة عند هذا الحد بل تهيم كذلك على الأعضاء وحركتها حتى تفرغ من مهمتها إذا كان اتجاه الإرادة لازما لقيام القصد في الفترة التي تمضي بين انعقادها وبين مباشرة السلوك لها اثر في تحديد نوع القصد.<sup>1</sup>

### 2/إرادة النتيجة:

لا تكفي إرادة السلوك وحدها لتحقيق القصد الجنائي، فيجب أيضا ان تتصرف إرادة الجاني الى نتيجة الجرمية المطلوبة باعتبارها معيار التفرقة بين الجريمة العمدية والخطأ غير العمدية، فعلى سبيل المثال في حالة قيادة سيارة بسرعة كبيرة مما ادى الى قتل أحد الراجلين

<sup>1</sup> وليد حريزي، القصد الجنائي دراسة مقارنة مع التشريعات العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون جنائي، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2018/2019 ص15.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

فإذا كانت النتيجة هنا لم تتجه إليها إرادة السائق نكون امام خطأ غير عمدية، أما إذا كانت النتيجة مقصودة من طرف السائق فإننا نكون امام جريمة قتل عمدية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الجرائم غير عمدية

#### الفرع الأول: تعريف الجرائم غير عمدية

لم يعرفه قانون العقوبات، وإنما عرفه القضاء بتعاريف مختلفة، ومن بين تلك التعريفات قولهم بان الخطأ هو كل فعل او ترك ارادي تترتب عليه نتائج لم يردها الفاعل مباشرة ولا بطريق غير مباشر، ولكنه كان في وسعه تجنبها.

ويترتب على هذا التعريف ثلاثة أمور:<sup>2</sup>

1. أن السلوك الاجرامي في الخطأ كما يكون في الفعل الإيجابي، يكون بالفعل السلبي، وذلك حين يكون على الجاني التزام ولكنه امتنع عن أدائه بإرادته؛
2. ان السلوك الاجرامي في الخطأ تترتب عليه نتائج ضارة لم يردها الجاني ولم يقصد اليها باي صورة من صور القصد الجنائي او العمدية؛
3. ان هذه النتائج الضارة التي نتجت عن الخطأ كان بإمكان الجاني تجنبها، مما يعبر على صور الخطأ غير العمدية التي نص عليها القانون، أي ان حدوث تلك النتائج كان بسبب تقصير من الجاني.

<sup>1</sup> أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون العام، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، لطبعة الرابعة عشر، 2014 ص 143.

<sup>2</sup> منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، مرجع سابق ص118.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

### الفرع الثاني: الخصائص

#### 1. انعدام القصد الجنائي:

انعدام القصد يعتبر اهم خاصية من خصائص الخطأ لأنه يميز بين الجرائم العمدية والجرائم غير العمدية التي تعتبر استثناء على الأصل العام، حيث ان كل الجرائم في الأصل هي عمدية وترتكب عن قصد، فحتى تعتبر الجريمة غير عمدية لابد ان ينتفي القصد الجنائي.

#### 2. شخصية الخطأ:

من خصائص الخطأ والتي تميزها عن غيرها انه شخصي أي انه يسأل عنه فقط الشخص الذي ارتكب الخطأ دون غيره، فمن القواعد الأساسية في القانون الجنائي ان المسؤولية الجنائية تكون شخصية وان الخطأ الجنائي لا يمكن ان يكون مفترض، بل لابد ان يكون شخصيا وواجب الأثبات، وذلك تطبيقا للمبدأ القائل (المتهم بريء حتى تثبت ادانته)، وإعمالا لهذا المبدأ فان الخطأ الجنائي لا يمكن افتراضه بل يجب اثبات وجوده وقيامه أولا قبل ترتيب المسؤولية عليه<sup>1</sup>.

#### 3. الاكتفاء بالقدر اليسير في الخطأ:

هي خاصية تميز الخطأ بصفة عامة سواء كان جنائيا او مدنيا أو بالأحرى فهي تميز الخطأ الجنائي عن غيره من صور الركن المعنوي، باعتبار ان أساس المسؤولية عن الخطأ هو مدى خطورة الجاني وسلوكه على المجتمع وليس مدى جسامة خطأه، فقد يصدر عن الجاني خطأ يسير ولكنه يسبب ضرر للغير فيدل على مدى خطورة هذا الجاني على المجتمع تأسيسا على هذا يستحق قدر من العقاب ينظر القاضي في تقديره على مقدار هذا الخطأ أي سواء بسيط او كبير ولكن استحقاقه للعقاب من عدمه لا يتوقف على كون الخطأ يسير او جسيم.<sup>2</sup>

#### 4. تقديره يخضع لمعيار الموضوعي:

<sup>1</sup> ريهام محمد سعيد نصر، الركن المعنوي في الجرائم الغير عمدية دراسة مقارنة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، قانون الجنائي، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مصر، 2017 ص 74-75.

<sup>2</sup> ريهام محمد سعيد نصر، المرجع السابق، ص 88.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

---

وهذا المعيار يقارن فيه بين ما صدر عن المخطئ، وبين ما يصدر عن انسان اخر عادي متوسط الحذر والاحتياط وجد في نفس الظروف، فاذا كان هذا الانسان الذي وجد في نفس ظروف المخطئ قد تفادى الوقوع في الخطأ، ويسأل المقصر على تقصيره وإلا فلا.

وعلى الرغم مما قيل عن المعيار الموضوعي فهو المعيار السائد فقها وقضائيا مستقر على ذلك والتشريع الجنائي الجزائري يتماشى مع المعيار الموضوعي، فهو قد وضع صور للخطأ، كل من قام بالسلوك المخطئ بسبب واحد منها تحمل المسؤولية بغض النظر عن ظروفه وحالته.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> منصور رحمانى، مرجع سابق ص 123-124.

## الفصل الأول: مفهوم الجريمة

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى الإطار المفاهيمي للجريمة حيث عرفنا الجريمة من منظورها اللغوي بأنها كلمة مشتقة من ستة وستون أية من القرآن الكريم بمعاني مختلفة، ولكن كلمة المجرم افراد وجمعا وردت ستة صيغ وكلها متضمنة ان أصحابها ارتكبوا عظام الذنوب (...)، اما من منظورها الاصطلاحي ذكرت عدة تعريفات من بينها تعريف علماء الاجرام فهم يعرفون الجريمة باعتبارها حقيقة واقعية، ويقولون بأنها اشباع لغريزة إنسانية بطريق شاد لا يسلكه الرجل العادي.

وتطرقنا الى اركان الجريمة، الشرعي الذي يقول ان لا جريمة بدون نص قانوني والركن المادي الذي يقوم على الفعل المادي والنتيجة والعلاقة السببية والركن المعنوي الذي يقوم على عنصري الفعل والإرادة وفي المبحث الثاني تطرقنا الى تقسيم الجرائم من حيث الركن المعنوي حيث قسمناها الى جرائم عمدية وهي تلك الجرائم التي يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي او النية الجنائية لارتكاب الفعل والمتمثلة في إرادة ارتكاب الفعل الاجرامي وإرادة تحقق النتيجة والعلم بكافة العناصر ، وتقوم على عنصري العلم والإرادة اما الجرائم غير عمدية هي كل فعل او ترك ارادي تترتب عليه نتائج لم يردها الفاعل مباشرة أو بطريق غير مباشر، ولكنه في وسعه تجنبها ومن صورته الإهمال والرعونة وعدم مراعاة الأنظمة والقوانين.

الفصل الثاني:

أهمية الركن المعنوي

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

بعد التطرق في الفصل الأول الى مفهوم الجريمة وأركانها سنحاول في هذا الفصل دراسة أحد أهم أركان الجريمة وهو الركن المعنوي للجريمة وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل الى مبحثين.

المبحث الأول وتناول الركن المعنوي للجريمة العمدية ونفصل فيه اكثر في القصد الجنائي العام والخاص.

أما المبحث الثاني فنتطرق فيه لركن المعنوي في الجريمة غير العمدية ندرس فيه الخطأ الجنائي والقصد الجنائي المتعدي.

### المبحث الأول: الركن المعنوي للجريمة العمدية

قد سبق لنا من خلال الفصل الأول تعريف الجرائم العمدية وفي هذا المبحث سنتطرق الى التفصيل اكثر في هذا النوع من الجرائم ونذكر من خلاله مدى أهمية الركن المعنوي في الجرائم العمدية يتشكل هذا المبحث من مطلبين الأول بخصوص القصد الجنائي العام والثاني بخصوص القصد الجنائي الخاص.

### المطلب الأول: القصد الجنائي العام للجريمة

القصد العام هو مجرد تعمد الجاني، ارتكاب الفعل المكون للجريمة، مع علمه بأنه مجرم فكلما تحقق هذا القصد ترتبت عليه جريمة مقصودة او عمدية حيث ان القصد العام في الشريعة الإسلامية، انما يتمثل في تعمد الجاني لفعله مع علمه بأنه يرتكب معصية، فنجد ان فعل الضرب او الجرح البسيط مثل يرتب المسؤولية الجنائية على صاحبه بمجرد تعمده له وعلمه به.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> دري صابر، توميات يوسف، الركن المعنوي في الجريمة، مذكرة ماستر، العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة 2020/2019 ص60.



## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

كما عرف على أنه الغرض الفوري المباشر للجريمة يتمثل في انصراف إرادة الجاني الى تنفيذ السلوك وتحقيق النتيجة مع علمه بعناصرها، وهو مطلوب في كل الجرائم، والقصد في السرقة هو الاستلاء على المال المسروق.<sup>1</sup>

أو هو أمر باطني يضمه الجاني وتدل عليه بطريقة مباشرة او غير مباشرة الاعمال المادية المحسوسة التي تصدر عليه.<sup>2</sup>

والملاحظ ان جل الجرائم العمدية تقوم على توافر القصد العام، اذ يكفي فيها مجرد إتيان الفاعل لسلوكه عن إرادة واعية واتجاهها للارتكاب كجرائم القتل والجرائم الماسة بالسلامة الجسدية.<sup>3</sup>

وقد نص قانون العقوبات الجزائري في العديد من الجرائم عن اتجاه إرادة الجاني الى ارتكاب الجريمة وهو يعلم بأركانها وذلك بمصطلح العمد مثلما جاء في المادة 254 ق ع "القتل هو ازهاق روح انسان عمد".<sup>4</sup>

والقصد الجنائي العام يكون في الجنائيات والجنح دون المخلفات الا إذا كان هناك نص صريح على ذلك وهو ركن من اركان الجريمة وهو مرتبط بالنتيجة التي ذهبت اليها إرادة الجاني.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> فريد روابح، مرجع سابق، ص 104-105.

<sup>2</sup> احمد صلاح الدين، القصد الجنائي في ضوء محكمة النقض، محكمة النقض، الطعن رقم 0946/تاريخ 1968 ف رقم 4، ص 19 .

<sup>3</sup> وليد حريزي، (القصد الجنائي) دراسة مقارنة مع التشريعات العربية، مذكرة ماستر، تخصص قانون جنائي قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2018/2019، ص18.

<sup>4</sup> الامر 156/66 المؤرخ في 6/6/66، متضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم الي غاية القانون 16 /02 المؤرخ في 19/6/2016، الباب الثاني، الفصل الأول، القسم الأول .

<sup>5</sup> إبراهيم بلعليات، اركان الجريمة وطرق اثباتها، ط 1، دار الخلدون لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 122.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

ومن أمثلة الجرائم التي تتطلب القصد الجنائي العام لوحده لقيام الجريمة في قانون الجزائري، نجد جريمة خطف القصر في م 326 "كل من خطف او ابعده قاصر لم يكمل الثامنة عشرة وذلك بغير عنف او تهديد او تحايل او شرع في ذلك يعاقب بالحبس لمدة سنة الى خمس سنوات وبغرامة مالية من عشرين الى مئة ألف".<sup>1</sup>

ونفس الحكم تضمنته المادة 471 من ق ع المغربي، وكذا المادة 539 من القانون اللبناني، والمادة 182 من القانون الجزاء الكويتي، والمادة 162 من قانون العقوبات المصري، بحيث تقتضي هذه التشريعات توافر القصد الجنائي العام، فبمجرد ابعاد القاصر من مكانه المعتاد ونقله الى مكان اخر يكفي لقيام الجريمة.<sup>2</sup>

وأیضا جريمة الرشوة في القانون الجزائري المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المنصوص عليه المادة 25 منه.<sup>3</sup>

والتي خصصت فيها المشرع الجزائري الفقرة الأولى لرشوة الإيجابية المتعلقة براشي والفقرة الثانية لرشوة السلبية التي يرتكبها الموظف العمومي وهو المرتشي وهو ما يعرف بنظام تناهيه الرشوة.<sup>4</sup>

والقصد المتطلب في جريمة رشوة الموظفين العموميين هو القصد الجنائي العام الذي يعتبر كافيا لقيامها، فلقد اختلفت الآراء على ما إذا كان نية الاتجار بالوظيفة او استغلالها تدخل في عنصر العلم الذي هو أحد عناصر القصد الجنائي العام.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الأمر 156/66 المؤرخ في 8/6/1966، متضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم الى غاية القانون 02/16 المؤرخ في 16/6/2016 الباب الثاني الفصل الثاني، القسم الرابع.

<sup>2</sup> أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، دار هومة لنشر وطباعة، الجزائر، ج1، ط 7 سنة 2007 ص 196.

<sup>3</sup> القانون 01/06 المؤرخ في 20/02/2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد 14 2006/3/8، ص4.

<sup>4</sup> أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، دار هومة لنشر والطباعة، الجزائر ج 2 ط 7، 2007 ص

<sup>5</sup> أحسن بوسقيعة، مرجع نفسه، ص 83 .

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

### المطلب الثاني: القصد الجنائي الخاص:

#### الفرع الاول: تعريف القصد الجنائي الخاص

يعرف القصد الجنائي الخاص بأنه انصراف نية الجاني إلى تحقيق غاية معينة أو باعث خاص بالإضافة إلى توفر القصد العام، كاشتراط نية التملك لقيام جريمة السرقة بالإضافة إلى القصد العام فيها.<sup>1</sup>

يشترط المشرع القصد الخاص ويجب على القاضي اثباته في حكمه لان الخطورة تكمن في سعي الجاني الى تحقيق هذا الهدف، فالعلم والإرادة لا يقتصران على اركان وعناصر الجريمة بل يمتدان بالإضافة الى ذلك الى وقائع أخرى ليست من اركان الجريمة.<sup>2</sup>

كما يعرف القصد الخاص، على انه الغاية التي يسعى الجاني الى تحقيقها في الجريمة ،وهذا القصد يتطلبه القانون في بعض الجرائم الى جانب القصد العام فمثلا في جريمة القتل لا يكفي لقيامها اثبات القصد العام وهو إرادة إتيان السلوك والعلم بعدم مشروعيته بل انه يستوجب اثبات توافر نية احداث النتيجة وهي الوفاة وهو ما يعني توافر القصد الخاص ، وتوافر هذا الأخير يقتضي أولا وجود العلم والإرادة لدى الجاني وهما عنصرين القصد العام بمعنى ان الجريمة التي يتطلب فيها القصد الخاص يستلزم توافر أولا العلم كشرط أساسي بعد ذلك يأتي القصد الخاص في المرتبة الثانية وذلك في بعض الجرائم المحددة على سبيل الحصر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فاضل عواد، أنواع القصد الجنائي قانون عام، قسم الحقوق والعلوم السياسية، محاضرة 7، ص 1.

<sup>2</sup> فريد روابح، مرجع سابق، ص 96.

<sup>3</sup> انقوش سعاد، اشعلال صورية، مرجع سابق ص 17.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

كذلك يعرفه الاستناد أحسن بوسقية، بأنه يتمثل في الغاية التي يقصدها الجاني من ارتكاب الجريمة فضلا على إرادته الواعية بمخالفة القانون الجزائي.<sup>1</sup>

ونجد أن المشرع الجزائري قد أشار إلى القصد الخاص في الكثير من المواد باستعمال عبارة "يقصد" ومثال ذلك ما جاء في نص م 225 ق ع "كل شخص اصطنع باسم طبيب أو جراح أو طبيب أسنان أو قابلة شهادة مرضية بوجود عجز وذلك بقصد أن يعفي نفسه...."، وكذلك عبارة "بقصد إضرار" في م 61 من ق ع، وعليه ففي مثل هذه الجرائم، يصبح الباعث عنصرا إضافيا داخل في تكوين القصد الجنائي إضافة إلى عنصرين العلم والإرادة، ويعتبر القصد الجنائي في هذه الحالة قصدا خاصا مختلفا عن القصد العام.<sup>2</sup>

ومثال الجرائم التي يتطلب فيها القانون توافر القصد الخاص إلى جانب القصد العام هي جريمة التزوير في بعض الوثائق الإدارية في م 222 من ق ع، إذ لا يكفي أن يكون الجاني قد غير الحقيقة في محرر عن علم بهذا التغير وهو ما يمثل القصد العام، وإنما يجب أن تتجه إرادته إلى واقعة أخرى تمثل الهدف البعيد وهي استعمال المحرر من إثبات حق أو شخصية أو صفة أو منح إذن، وهو ما يمثل القصد الخاص.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: اثبات القصد الجنائي

ولا يختلف القصد الخاص عن القصد العام من حيث العناصر التي تكون كل منهما، وطبيعتهما واحدة تقوم على توافر ذات العناصر أي عنصري العلم والإرادة. ولكن القصد الخاص إذ يعتبر بإرادة الجاني في حدود اتجاههما لتحقيق غاية محددة، فإنما يعطي

<sup>1</sup> أحسن بوسقية، مرجع سابق، ص 107.

<sup>2</sup> دري صابر، توميات يوسف، الركن المعنوي في الجريمة، مرجع سابق، ص 61

<sup>3</sup> عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص: 253-254

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

للقصد الجنائي لونا خاص يميزه عن القصد الجنائي العام، مما يجعل موضوع العلم والإرادة في القصد الخاص أكثرا تحديدا وكثافة منه في القصد العام.<sup>1</sup>

كما لا يختلفان في طرق اثباتهما بإعتبار أن القصد الجنائي من صور الركن المعنوي للجريمة التي لاتقوم إلا بدونه فلا بد من قيام الدليل عليه واثباته دون افتراضه عشوائيا بهدف الوصول إلى الحقيقة والتطبيق السليم للقانون.

فالقوانين المعاصرة، لم تعد تكتفي بالفعل المادي وحده، بل تتطلب معرفة الحالة النفسية التي أدت بإنسان عاقل إلى ارتكاب هذا الفعل، فقد أصبح مطلوبا من القاضي، أن يعيد الحالة النفسية التي كان تحتاج في ذهنية الفاعل أثناء ارتكابه الفعل المادي الظاهر، لكي يستطيع محاسبته معنويا على الجريمة.<sup>2</sup>

فإثبات الركن المعنوي، هو من أصعب المسائل التي تعترض سلطة الاتهام، فالقصد الجنائي أمر داخلي يضمه الجاني في نفسه ويخفيه، ولا يمكن معرفته إلا إذا اتخذ مظهرا خارجيا، من شأنه أن يكشف عنه ويظهره، فمن المعروف أن هذا القصد، لايقوم إلا بانصراف الإرادة إلى السلوك، وإحاطة العلم بالعناصر الأخرى للجريمة<sup>3</sup>

وطالما كان القصد الجنائي نية باطنية ترتبط بنفسية ونوايا الجاني، فإن المحكمة لا تستطيع إثباته مباشرة بل تنتظر في مدى توافره لدى الجاني من خلال المظاهر الخارجية

<sup>1</sup> عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص264.

<sup>2</sup> سمير عالية، شرح قانون العقوبات القسم العام دراسة مقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، لبنان، ص 253.

<sup>3</sup> محمد مروان، نظام الاثبات في المواد الجنائية في القانون الوضعي الجزائري، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص178.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

ومختلف الظروف التي أحاطت بالجريمة، والتي منه اما هو متعلق بالجريمة ومظاهر ارتكابها<sup>1</sup>.

القصد الجنائي؛ هو علم الجاني بعناصر الجريمة، واتجاه إرادته نحو تحقيق هذه العناصر أو قبولها. مع العلم أن عنصري القصد هما العلم بماديات الجريمة، وإرادة هذه الماديات أو قبولها، ومن ثم يتعين إثبات هذين العنصرين، حتى يسأل الجاني عن جريمة عمدية<sup>2</sup>.

القصد الجنائي؛ هو علم الجاني بعناصر الجريمة، و اتجاه إرادته نحو تحقيق هذا العناصر أو قبولها. مع العلم أن عنصري القصد هما العلم بماديات الجريمة ، وإرادة هذه الماديات أو قبولها ،ومن ثم يتعين إثبات هذين العنصرين،حتى يسأل الجاني عن جريمة عمدية، فإذا كان القانون يشترط لقيام الجريمة؛ وقوعها في زمان أو مكان معين، أو توافر صفة معينة في الجاني أو المجني عليه، فإنه يتعين إثبات انصراف علم الجاني إلى هذه العناصر جميعا.

في حالة الاشتراك أيضا؛ لابد أن تثبت النيابة العامة القصد الجنائي للفاعل الأصلي، كما يجب أيضا أن تثبت القصد الجنائي العمدي لدى الشريك،<sup>3</sup> والذي يتمثل في إرادة أو نية المشاركة في تحقيق الجريمة المرتكبة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسين فريجة، شرح قانون العقوبات الجزائري، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص4.

<sup>2</sup> حسين فريجة، المرجع نفسه، ص4.

<sup>3</sup> مروك نصرالدين، محاضرات في الإثبات الجنائي، دارهومة للنشر و الطباعة، ط6، الجزائر، 2003، ص178.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

### المبحث الثاني: الركن المعنوي في الجرائم غير العمدية:

الاصل في الجرائم ان تكون قصدية والاستثناء أن تكون عن خطأ حيث تتجه إرادته باتجاه الفعل والنتيجة معا، كما لركن المعنوي صورتان الأولى هي القصد الجنائي والثانية هي الخطأ العمدي ويقوم الركن المعنوي في الجرائم غير العمدية على أساس الخطأ غير العمدي وينصرف أثره إلى النتيجة الاجرامية التي يعاقب عليها القانون.<sup>1</sup>

ومن اجل ذلك سوف نتناول هذا المبحث من خلال التقسيم التالي:

المطلب الأول: الخطأ الجنائي غير العمدي

المطلب الثاني: القصد الجنائي المتعدي

### المطلب الأول: الخطأ الجنائي

الخطأ الجنائي هو أحد صورتين الركن المعنوي للجريمة فالجرائم اما عمدية تقوم على توافر القصد الجنائي واما غير عمدية تقوم بمجرد الخطأ

فالخطأ هو اخلال الجاني بواجبات الحيطة والحذر التي تتطلبها الحياة الاجتماعية وعليه فمن يقضي سلوكه الى نتيجة إجرامية يكون مسؤولاً عنها إذا ثبت ان سلوكه يحمل معنى تجاوز واجبات الحيطة والحذر حتى ولو انه لم يتوقع النتيجة الاجرامية متى كان بوسعه ان يتوقعها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سعاد أنقوش، صورية أشعلال، مرجع سابق، ص 20.

<sup>2</sup> عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص 269.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

### الفرع الأول: عناصر الخطأ

للخطأ الجنائي عدة عناصر نذكر منها:

#### أولاً: إرادة السلوك:

وهو عنصر عام يشترط لزومه سواء في الخطأ الجنائي أو القصد الجنائي، بحيث إذا تخلف انتفى الركن المعنوي من أساسه، ومضمون هذا العنصر هو انصراف إرادة الجاني الى ارتكاب السلوك الاجرامي. ويتحقق ذلك عن طريق توجيه عضلات الجسم الى ارتكاب السلوك دون أي رغبة في تحقيق نتيجة إجرامية معينة، ذلك ان انصراف الإرادة الى تحقيق النتيجة سواء بصفة مباشرة اوغير مباشرة يجعل من هذه النتيجة مقصودة وجريمة عمدية<sup>1</sup>.

#### ثانياً: الاخلال بالالتزام عدم الحيطة والحذر:

لصون حقوق الافراد فرض القانون عليهم التزاما يتمثل في اتخاذ الحيطة والحرس في تعاملاتهم مع الافراد الاخرين لدى نجد مثلاً قوانين المرور تحدد لنا الأنماط.

والسلوك التي يجيب علينا اتباعها اثناء القيادة، وتنتج من خلاله المسؤولية على محدث الضرر، كما نجد كذلك ان مصدر الالتزام بالحيطة والحذر قد لا يكون القانون فقط، بل قد يكون مصدره العرف او من الضوابط المستمدة من تقاليد الاجتماعية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 260.

<sup>2</sup> وداعي عزدين، محاضرات في القانون الجنائي العام، سنة تانية ل م د، قانون الجنائي، قسم التعليم القاعدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية 2018/2019 ص 53.



## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

### ثالثا: العلاقة النفسية بين الإرادة والنتيجة

القانون لا يعاقب على السلوك ولو خالفة واجبات الحيطة والحذر اذ لم يفضي الى نتيجة إجرامية محددة. وتقتضي مسؤولية المتهم عن عمله الخاطئ ان تتوافر علاقة بين الإرادة والنتيجة التي حصلت هذه العلاقة قد تكون ضعيفة في حالات معينة، وقد تكون اشد او اقل ضعف في حالات أخرى، تبعا للإمكانية توقع النتيجة او عدم توقعها.<sup>1</sup>

#### أ/ في حالة عدم توقع النتيجة

إن معيار التميز للقول بإمكانية توقع النتيجة من عدمه هو المعيار الموضوعي والقائم على أساس الرجل العادي متوسط الذكاء والحيطة والتبصر، فاذا كان مثل هذا الرجل العادي يستطيع في الظروف التي أحاطت بالمتهم قادر على توقع النتيجة والحيلولة دونها فان المتهم يكون مسؤول عن خطائه في جريمة عمدية.

اما إذا كان هذا الرجل العادي المتوسط الذكاء والتبصر غير قادر على الظروف التي أحاطت بلمتهم على توقع النتيجة او غير قادر على تجنبها فعندئذ يعد المتهم بريء لانقطاع الرابطة بين ارادته والنتيجة التي وقعت. ويجب من جهة ثانية، ان يكون نشاط الجاني هو السبب المباشر لا أحداث الواقعة الاجرامية. وتتقطع رابطة السببية إذا تدخلت بين الفعل والنتيجة عوامل شاده غير مألوفة فلا يمكن توقعها.<sup>2</sup>

#### ب/ في حالة توقع النتيجة:

في هذه الحالة تكون العلاقة بين الإرادة والنتيجة الاجرامية اقوى مما كانت عليه في الحالة السابقة. فالفاعل هنا يتوقع النتيجة الاجرامية ولكنه يحسب ان يوسعه تجنبها،

<sup>1</sup> عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص 277.

<sup>2</sup> عبد الله سليمان، المرجع نفسه، ص 278.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

فيقوده هذا التقرير الخاطئ الى ارتكاب الجريمة غير العمدية. ومثال ذلك ان يقوم السائق سيارته في وسط مزدحم بالناس فيتوقع انه قد يصدم أحد المارة، ومع ذلك يمضي في سلوكه وفي ذهنه انه يستطيع ان يتجنب الحادث لمهارته الشخصية، فاذا ما صدم أحد المارة فعلا فانه يكون قد ارتكب الواقعة الاجرامية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنواع الخطأ الغير عمدي

#### أولاً: الخطأ اليسير والخطأ الجسيم:

الخطأ اليسير هو الخطأ القليل الأهمية بنظر الى الضرر والى حالة المدعي عليه، اما الخطأ الجسيم هو الخطأ الذي يؤدي الى ضرر كبير يتجاوز الحد المألوف فيبتعد فيه الفاعل عن سلوك الرجل المعتاد ابتعادا كبيرا، بحيث يتجاوز مستوى الأخطاء المعتادة في مثل حالته وظروفه.<sup>2</sup>

#### ثانيا الخطأ الجنائي والخطأ المدني

ينقسم الخطأ من حيث نوع المسؤولية في القانون الوضعي الى خطأ جنائي وخطأ مدني وذلك ان المسؤولية بدور تنقسم الى اتان اما مسؤولية مدنية او جنائية. ولقد تار الجدل والخلاف بين فقهاء القانون الجنائي حول ما إذا كانت القاعدة التي يخضع لها الخطأ المدني والتي تقتضي بأن كل خطأ مهما كان يسير يرتب المسؤولية المدنية تسري على الخطأ الجنائي فيترتب على توافر الخطأ ادانة الفاعل جنائيا حتى ولو كان يسيرا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الله سليمان ، مرجع نفسه، ص 279.

<sup>2</sup> وداعي عزدين، مرجع سابق، ص 55.

<sup>3</sup> ريهام محمد سعيد نصر، مرجع سابق، ص 114.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

بتعبير اخر كان اختلاف الفقه الجنائي يتمثل في انه هل يتطابق الخطأ الجنائي والمدني وبالتالي هم يمثلون وحدة وتسري عليهم احكام واحدة، ام ان هناك اختلاف بين الخطائين، ونتج عن ذلك الخلاف انه أصبح هناك من الفقه جانب مؤيد لفكرة ازدواج الخطأ وجانب اخر مؤيد لفكرة وحدة الخطأ.<sup>1</sup>

لابد من الإشارة الى ان مسألة وحدة الخطأ وازدواجه تكتسي أهمية عملية من الناحية الإجرائية، فنظرية وحدة الخطأ من نتائجها أنه اذا توبع شخص امام القضاء الجزائي للارتكاب جريمة غير عمدية في صورة إهمال أو غير ذلك، وانتهت المتابعة بالبراءة، فإنه يمنع على ضحية طلب تعويض الضرر أمام القاضي المدني على أساس قواعد القانون المدني. ومبرر هذا المنع أن الاعتراف بوجود خطأ مدني في هذه الحالة يتناقض مع حكم البراءة. وعلى العكس فإن نظرية ازدواج الخطأ تسمح للضحية الحصول على جبر الضرر أمام القضاء الجنائي بالبراءة.<sup>2</sup>

ففي القانون الجزائري قضت المحكمة العليا بأنه "إذا كانت القاعدة العامة لا تسمح للجهات الجزائية بالفصل في الدعوى المدنية عند قضائها ببراءة المتهم، فالإمر بخلاف ذلك بالنسبة لمحكمة الجنايات لان م 316 الفقرة 2 ق إ ج تسمح للمدعي في حالة الحكم بالبراءة للمتهم، أو إعفائه من العقاب بأن يطلب تعويض الضرر الناشئ عن خطأ المتهم حسبما يخلص من الوقائع موضوع الاتهام، وتوجب الفقرة 3 من نفس المادة على المحكمة أن تفصل في الحقوق المدنية بحكم مسبب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ريهام محمد سعيد نصر، مرجع نفسه، ص 115.

<sup>2</sup> عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 265.

<sup>3</sup> المحكمة العليا، طعن رقم 41، 489، قرار ب تاريخ 1/4/1986، مجلة قضائية، العدد 3، 1989، ص 250.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

كما ان نص المادة 316 من ق إ ج الذي خول لمحكمة الجنايات سلطة الفصل في الدعوى المدنية رغم الحكم بالبراءة وهذا يعني ان ازدواجية الخطأ.<sup>1</sup>

### ثالثا: الخطأ المادي والخطأ الفني

يقصد بالخطأ المادي " الاخلال بالالتزام المفروض على كافة الناس باتخاذ العناية اللازمة عند القيام بسلوك معين او إتيان فعل ما لتجنب ما قد يؤدي هذا السلوك من نتيجة غير مشروعة اما الخطأ الفني يتمثل في اقرار رجل الفن او صاحب المهنة خطأ مهنيا. ان المعيار يهتدي به في مجال الخطأ المادي والخطأ الفني هو معيار رجل المهنة العادي الذي يوضح في نفس ظروف المتهم، فإذا كان سلوكه يتفق مع سلوك المتهم فعندها لا يوصف عمل المتهم بالخطأ، اما إذا كان اختلف معه فيوصف عمل المتهم عندئذ بأنه عمل خاطئ ويتحمل مسؤولية عن جريمة غير عمدية.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: اثبات الخطأ

المستقر عليه فقهاء وقضاة ان اثبات الخطأ الجنائي كركن معنوي يقع على النيابة العامة او قضاة التحقيق ويتعين على المحكمة حيت قضائها بالإدانة ان تبين الوقائع والظروف التي استخلصت منها هذا الخطأ، والا كان حكمها معيبا وموجبا للنقض.<sup>3</sup> ويثبت الخطأ من خلال معيارين الشخصي والموضوعي .

### أولا: المعيار الشخصي في اثبات الخطأ:

يثبت الخطأ من خلال معياره الشخصي بإثبات توافر مستوى معين للتوقع لدى الجاني وقت ارتكاب الفعل، وهذا مستوى من التوقع ينبغي ان يكون متوافر فعل لدى الجاني هو مستوى الإمكان.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر عدو، مرجع سابق ص 268.

<sup>2</sup> الركن المعنوي للجريمة، نقل عن منتديات ستار تايمز www.startimes.com، 25/4/2021، 23:23

<sup>3</sup> عبد القادر عدو، مرجع سابق ص 269.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

ومثال ذلك طبيب الذي يجري عملية جراحية في عيادته رغم عدم وجود جميع الوسائل الكافية لأجرائها معتقدا ان خبرته تكفي للحيلولة دون حدوث مضغفات صحية للمريض، هنا يتوقع الجاني حدوث النتيجة الا انه لم يرجح حدوثها وفقا لنظره الى الظروف الواقعة وإمكانياته الشخصية.

وينبغي على المحكمة وفقا للمعيار الشخصي وفي سبيل تفريد الجزاء ان نميز بين نوعين من الخطأ مع التوقع الأول يسمى الخطأ الواعي الإيجابي والثاني يسمى الخطأ الواعي السلبي.

### ثانيا: المعيار الموضوعي لإثبات الخطأ

يقصد بالمعايير الموضوعية من وجهة النظر التشريعية ان المشرع يقوم بوضع مقاييس عامة ومؤكدة وقائمة على التجربة المستمدة من الملاحظة العامة والمجردة للسلوك الإنساني المتوسط وبغض النظر عن الظروف الشخصية الاعتداد بالظروف الخارجية التي أحاطت بالسلوك محل التقييم.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: صور الجرائم غير العمدية

#### أولا: الإهمال أو عدم الانتباه:

الإهمال وعدم الانتباه هما صورتان متقارنتان ينصرفان الى تخلف الغاية او نقصها او انعدام الدقة، كما يراد به الخطأ الهين او نقص التدقيق، كما نجد الإهمال كذلك في موقف الشخص الذي لا يجتهد فيما يفعل، او فيما يجب عليه أن يفعل، كما يظهر في

<sup>1</sup> فراسعبدالمنعمعبدالله، معيار اثبات المقومات المعنوية للجريمة، مجلة العلوم، مجلد 32 عدد 3 جامعة بغداد 2017، ص 180.

<sup>2</sup> الخطأ والضرر والرابطة السببية في المسؤولية عن الفعل الشخصي كأساس التقدير التعويض، منتديات ستار تايمز  
www.startimes.com، 19:19، 26/4/2021.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

تخلف الضرر واليقظة وفي معنى الترك والنسيان بذلك رأى الفقهاء في الإهمال معنى الامتناع وعدم الفعل.

### ثانيا: الرعونة:

الرعونة في اللغة هي الحمق والاسترخاء ومن ثم فهي تشير الى الطيش والخفة ونقص المهارة والخبرة في عمل مادي او فكري التي تطلبها بعض الاعمال، ومثال على ذلك في الرعونة في العمل المادي ان يقوم شخص بتحريك أدلة وهو يجهل كيفية استعمالها فتؤدي الى جريمة، او ان يقدم طبيب دواء لمريض لا يتناسب مع مرضه فيموت إثر تعاطيه هذا الدواء، هنا تكمن الرعونة في العمل الفكري.

### ثالثا: عدم مراعاة الأنظمة والقوانين:

يفيد معنى عدم تنفيذ الأنظمة المقررة على النحو المطلوب فقد يرى المشرع ان سلوك معين يكون خطرا وبإمكانه أن يؤدي الى ارتكاب جريمة فيحظره وقاية لذلك، ويتمثل الخطأ في هذه الحالة بالأقدام على السلوك المحظور يسأل عن جريمتين الأولى هي مخالفة القوانين والأنظمة وهي جريمة قائمة ومستقلة بذاتها والثانية في النتيجة الاجرامية التي الت اليها عمل الجاني.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: القصد الجنائي المتعدي

كقاعدة عامة لا يسأل الشخص عن المرتكبة إلا إذا قامت رابطة معنوية بينه وبين الركن المادي للجريمة، غيرانه أحيانا قد ينص القانون على مسؤولية الجاني على بعض

<sup>1</sup> مقدم جميلة، قيام الرابطة السببية في الجرائم الطبية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم قانونية، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة الجبلالي اليايس، سيدي بلعباس 2019/2018، ص 179-180.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

نتائج افعاله التي لم يقصدها اذ تولدت عن نشاط اجرامي متعمد، وذلك في حالة الجرائم المتعددة القصد.<sup>1</sup>

اختلف الفقهاء في إطلاق التسمية الدالة على هذه الصورة من القصد، ولكن على العموم فان فكرة القصد المتعدي ترجع في بروزها الى الفقه الجنائي الإيطالي كما يدل على ذلك التعبير الأصلي نفسه وتعني انصراف إرادة الجاني الى نتيجة جرمية معينة ولكن يترتب على نشاطه نتيجة أخرى اشد جسامة، ولو لم يتوقعها ولم يريدتها.<sup>2</sup>

كما اختلف الفقه حول القصد المتعدي، فالبعض يرى انه صورة ثالثة من الركن المعنوي مستقلة الى جانب القصد والخطأ، والبعض الاخر يعتبره من صور الخطأ غير العمدية، حيث يرى رأي ثالث انه بالرغم من وجود خلاف بين تجاوز القصد وبين حدوث النتيجة المتجاوزة القصد يجب ان تعامل كلها معاملة واحدة من حيث الجزاء فيعاقب الجاني على أساس الجريمة العمدية.<sup>3</sup>

### الفرع الأول: تعريف القصد الجنائي المتعدي

يمكن تعريف الجرائم المتعدية القصد او الجرائم متجاوزة القصد على انها "الجرائم التي يتعدى فيها الحدث (النتيجة) حدود القصد لنستقر عند نتيجة اشد جسامة لم يقصدها الجاني أصلاً".

وبعني ذلك انها جرائم ذات نتائج تتعدى ما قصده الجاني عند قيامه بسلوكه الاجرامي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 270.

<sup>2</sup> غازيحنون خلفي الدراجي، القصد المباشر والقصد غير مباشر والقصد متعدي المرجع الالكتروني للمعلوماتية  
23 :0029/4/2021 http // almarza.com/Reading

<sup>3</sup> انقوش سعاد، مرجع سابق ص 19.

<sup>4</sup> عبد الله سليمان، مرجع سابق ص 289.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

بمعنى انه في الجرائم المتعدية قصد الجاني يكون الوضع على عكس ما هو عليه في الشروع، ففي هذا الأخير يتوافر القصد الجنائي الذي يتجاوز النتيجة التي حدثت (كان الجاني يريد الوفاة فأحدث جرحاً فقط) اما هنا فلدينا النتيجة التي تتجاوز القصد (كان الجاني يريد الجرح فحدثت الوفاة).<sup>1</sup>

كما يطلق على القصد المتعدي حالة تجاوز القصد، يكون ذلك في الجريمة المتعدية القصد، أي ان النتيجة المتحصلة فاقت التوقع وذلك عندما يتولد عن السلوك الاجرامي حدث اكثر جسامة من ذلك الذي يتوقعه الجاني، كالضرب المفضي الى الموت هذه النتيجة ليست متوقعة لدى الجاني، فهو يريد فقط ضرب المجني عليه الا انه هذا الضرب أدى به الى الوفاة ، وهذه الحالة تعد قصد الجاني.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أساس الجريمة متعدية القصد

اختلف الفقه حول تأسيس المسؤولية في هذا النوع من الجرائم اذ منهم يرى تأسيسها على القصد المتعدي، ومنهم على القصد الاحتمالي، والبعض الاخر على أساس موضوعي الصرف.

### أولاً: تأسيس المسؤولية على القصد الاحتمالي

<sup>1</sup> اغازي حنون خلفي الدراجي، مرجع سابق، [http // almarza.com/Reading](http://almarza.com/Reading) 0029/4/2021 :23

<sup>2</sup> انقوش سعاد، اشعلال صورية، مرجع سابق، ص 19.



## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

ذهب الرأي السائد في الفقه المصري والفرنسي الى تأسيس المسؤولية على القصد الاحتمالي، ومن جهة هذا الرأي فإن الجاني الذي قصد النتيجة الأولى كالضرب يجب عليه ان يتوقع الجميع النتائج المحتملة لنشاط الإجرامي كالوفاة في جريمة الضرب المفضي الى الوفاة، او العاهة المستديمة في جريمة الضرب المفضي الى عاهة مستديمة.<sup>1</sup>

ويرفض جانب كبير من الفقه هذا الرأي، بحجة ان القضاء والفقه المصري والفرنسي قد أخذ فكرة القصد الاحتمالي على نحو خاطئ وان تفسيره الصحيح ببعده تماما عن الجريمة المتعدية القصد. ففي القصد الاحتمالي يشترط التوقع الفعلي للنتيجة وقبول الجاني لها ولو على سبيل المخاطرة حتى وان كان لا يرغب فيها، في حين ان توقع النتيجة وقبولها امر غير مطلوب لقيام الجريمة المتعدية القصد.<sup>2</sup>

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن القصد الاحتمالي هو شكل من القصد الجنائي يجعل الجريمة جريمة عمدية في حين ان جريمة القصد المتعدي لا يمكن ان تكون عمدية، والا لساوى المشرع بين عقوبتها وعقوبة جريمة القتل العمد وهو مالم يفعل المشرع.<sup>3</sup>

### ثانيا: تأسيس المسؤولية على أساس الخطأ غير العمدى

ذهب جانب من الفقه الى ان المسؤولية الى ان المسؤولية في الجرائم المتعدية القصد هي المسؤولية غير عمدية، وحجيتهم في ذلك هو ان الركن المعنوي للجريمة له صورتان لا ثالث لهما العمد والخطأ. وحيت انه لا يمكننا اعتبار الجرائم المتعدية القصد

<sup>1</sup> عبد القادر عدو، مرجع سابق، ص 273.

<sup>2</sup> جلال ثروات، الجريمة المتعدية القصد، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، الإسكندرية، 2003، ص 266.

<sup>3</sup> عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص 292.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

من قبيل الجرائم العمدية لان الجاني لم يرد النتيجة، فلا يبقى امامنا سوى ان نعتبرها من الجرائم غير العمدية.<sup>1</sup>

### تالنا: تأسيس المسؤولية على أساس موضوعي

يرى بعض الفقهاء ان المسؤولية على الجرائم المتعدية القصد هي مسؤولية موضوعية، أي بدون خطأ تقوم بالاستناد الى رابطة السببية المادية بين نشاط الجاني والنتيجة الثانية المتعدية القصد، وذلك دون اشتراط توافر الركن المعنوي، سوا في صورة القصد الجنائي، او صورة الخطأ الجاني، أي بمعنى الاكتفاء برابطة السببية بين السلوك المرتكب والنتيجة الأشد دون البحث في الركن المعنوي سواء كان قصدا جنائيا او خطأ.<sup>2</sup>

وهكذا يصعب فعلا تحديد صورة الركن المعنوي في هذه الجرائم وان كنا نرى انها - وفي ضل النصوص الحالية للقانون - أقرب الى صورة المسؤولية الموضوعية التي تقوم بدون توافر ركن الخطأ وحجتنا في ذلك ان الجاني يسال عنها لمجرد سلوكه الخطأ سواء توقعها ام لم يتوقعها.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: تطبيقات الجريمة المتعدية القصد في قانون العقوبات الجزائري

- جريمة الضرب المفضي الى الوفاة م 264 ف 4 ق ع .
- جريمة الضرب المفضي الى عاهة مستديمة م 264 ف 3 ق ع.
- جريمة الإجهاض المفضي الى الوفاة م 304 ف 2 ق ع.

<sup>1</sup> عيد الله سليمان، مرجع نفسه ص 293.

<sup>2</sup> عبد القادر عدو، مرجع سابق ص 274.

<sup>3</sup> جلال تروات، مرجع سابق ص 293.

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

---

- جريمة ترك الأطفال والعاجزين وتعريضهم للخطر إذا ترتب عن عجز أو بتر أو عاهة مستديمة أو وفاة م 317/316 ف 3 ق ع.
- جريمة الحريق العمدي إذا تسبب في جرح أو احات عاهة مستديمة أو وفاة شخص أو عدة اشخاص م 399 ق ع.
- جرائم التخريب إذا أدت الى وفاة شخص أو احداث عاهة مستديمة م 403/401 ق ع.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>الامر 156/66 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم الى غاية القانون 16-12 المؤرخ في 2016/06/19 .

## الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي للجريمة

في ختام هذا الفصل نستخلص ما يلي:

ان الركن المعنوي يتوفر في الجرائم العمدية والجرائم غير العمدية ففي الجرائم العمدية نجده في القصد الجنائي وينقسم القصد الجنائي بدوره الى قصد جنائي عام وقصد جنائي خاص. فالقصد الجنائي العام هو مجرد تعمد الجاني ارتكاب الفعل المكون للجريمة مع علمه بانه مجرم ،اما القصد الخاص فهو انصراف نية الجاني الى تحقيق غاية معينة او باعت خاص بالإضافة الى توافر القصد العام .

الا ان الركن المعنوي في الجرائم غير العمدية يكمن في الخطأ الجنائي والقصد الجنائي المتعدي ، الخطأ الجنائي هو اخلال الجاني بواجبات الحيطة والحذر التي تتطلبها الحياة الاجتماعية ، اما القصد الجنائي المتعدي او ما يسمى بالجرائم متجاوزة القصد وهي الجرائم التي تتعدى فيها النتيجة حدود القصد الجنائي لتستقر عند نتيجة اشد منها جسامة لم يقصدها الجاني .

واخير يمكننا القول ان لركن المعنوي صورتين هما القصد الجنائي والخطأ الجنائي

خاتمة

## خاتمة

في الختام يمكننا القول اننا تمكنا من خلال هذه الدراسة ان نسلط الضوء على كل الجوانب المتعلقة ب الركن المعنوي للجريمة .

يندرج الركن المعنوي ضمن أحد أركان الجريمة الثلاث وبعده من اصعبها اثباتا كونه شعور داخلي للجاني .

ينظر للجريمة من الناحية القانونية على انها كل مخالفة لقواعد القانون الوضعي المعمول به سواء كانت هذه القواعد متعلقة بالقانون الجنائي او غيره من القوانين, اقتدى المشرع الجزائري بغيره من التشريعات الجنائية العربية بخصوص الركن المعنوي و افراده بنصوص تنظم احكامه و تضبط قواعده كما هو الشأن في قانون العقوبات العراقي و اللبناني و السوري و غيرها من القوانين العقابية العربية التي تبنت هذا المبدأ.

يعتبر القصد الجنائي الصورة الابرز في الركن المعنوي للجريمة, فبدونها لا يمكن اسناد المسؤولية الجزائية لمرتكبها, ذلك ان الجاني لا يسأل عن نشاط المجرم الا اذا أثبت وجود علاقة بين الوقائع المادية للجريمة و درجة الاستعداد النفسي لديه و مدى خطورته الاجرامية, بالاعتبار ان القصد الجنائي أمر يضمه الجاني في نفسه و مجرد من العالم الخارجي الملموس, فان ذلك يجعل مهمة اثباته صعبة غير أنه غير متعذرا يمكن الاستدلال عليه من خلال وسائل الاثبات العديدة, و كذا من خلال اثاره و مظاهره الخارجية المتعلقة بالجريمة و ظروف ارتكابها, كما ان للقصد الجنائي نوعان (قصد خاص و قصد عام).

و من خلال دراستنا هذه توصلنا الى العديد من النتائج تم تلخيصها في ما يلي:

## الخاتمة

- ان المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا للقصد الجنائي و ترك امره الى الفقهاء الدين ارتبط تعريفهم للعمد بعنصرين العلم و الارادة, و اكتفى بالإشارة اليه في بعض النصوص العقابية من خلال ادراج لفظ العمد؛
- كما توصلنا من خلال دراستنا ان جل التشريعات الجنائية العربية اخدت بمبد مطلق الحرية في تقدير القاضي لوسائل الاثبات الجزائية ما عدا في الاحوال التي ينص القانون فيها على غير ذلك؛
- القصد الجنائي يعتبر شعور داخلي يضمنه الجاني في نفسه لذلك من الصعب اثباته باعتباره عنصر لا وجود له في العالم المادي المحسوس عكس الركن المادي غير اننا نجد ان ظروف الجريمة و المظاهر الخارجية لها تلعب دور هام في الاثبات ؛
- و كذا استنتجنا ان كل الجرائم تشترط لقيامها وجود الركن المعنوي سواء من خلال القصد الجنائي او من خلال الخطأ غير العمدي.

# المصادر والمراجع



### أ- المصادر

- القرآن الكريم.
- التعديل الدستوري لسنة 2016 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، ال مادة59.
- القانون 01/06 المؤرخ في 20/02/2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد 14 2006/3/8 .
- الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 8/6/1966، المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم في 06/19/2016 .
- المحكمة العليا، طعن رقم 41،489، قرار ب تاريخ1/4/1986، مجلة قضائية، العدد 3، 1989.

### ب- المراجع

#### 1-الكتب:

- إبراهيم بلعليات، اركان الجريمة وطرق اثباتها، ط1دار الخلدون لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .
- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، دار هومة لنشر وطباعة، الجزائر، ج1، ط 7 ، 2007 .
- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون العام، ج2، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 14، 2014.

## المصادر والمراجع

- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، ج1، دار هومة، الجزائر، ط7، 2008.
- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي، دار هومة لنشر والطباعة، الجزائر ج 2 ط 7، 2007.
- احمد صلاح الدين، القصد الجنائي في ضوء محكمة النقض، محكمة النقض، الطعن رقم 0946، تاريخ 1968 ف رقم 4 .
- بن الشيخ لحسن، مبادئ القانون الجزائري العام، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2005،
- جلال ثروات، الجريمة المتعدية القصد، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، الإسكندرية، 2003.
- حسين فريجة، شرح قانون العقوبات الجزائري، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- سمير عالية، شرح قانون العقوبات القسم العام دراسة مقارنة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، لبنان.
- عادل محمد فريد قورة محاضرات في قانون العقوبات: (القسم العام-الجريمة)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 الجزائر، 1992.
- عبد القادر عدو، مبادئ قانون عقوبات الجزائري، دار هومة، الجزائر، ط2، 2013.
- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ط6، 2005.

## المصادر والمراجع

- محمد مروان، نظام الاثبات في المواد الجنائية في القانون الوضعي الجزائري، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- منصور رحمانى، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار العلوم لنشر، جامعة جيجل، الجزائر، بط، 2006 .
- منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم، جامعة جيجل، الجزائر، بط، 2006.

### 2-البحوث الجامعية ورسائل التخرج

- دري صابر، ثوميات يوسف، الركن المعنوي في الجريمة، مذكرة ماستر، العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، قسم العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة 2020/2019 .
- ريهام محمد سعيد نصر، الركن المعنوي في الجرائم الغير عمدية دراسة مقارنة، بحت تكميلي لنيل درجة الماجستير، قانون الجنائي، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مصر، 2017 .
- ضيف مفيدة، سياسة المشرع في مواجهة ظاهرة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في قانون العقوبات والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منثوري -قسنطينة-الجزائر، 2010/2009 .
- غازي حنون خلف، استظهار القصد الجنائي في جريمة القتل العمد -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير كلية القانون، جامعة بغداد. 2004.
- فريد روبح، محاضرات في قانون جنائي العام، سنة تانية ليسانس، حقوق، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد لأمين دباغين، سطيف، 2019/2018، .

## المصادر والمراجع

- مقدم جميلة، قيام الرابطة السببية في الجرائم الطبية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم قانونية، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبلالي اليابس، سيدي بلعباس 2018/2019.
- وليد حريزي، (القصد الجنائي) دراسة مقارنة مع التشريعات العربية، مذكرة ماستر، تخصص قانون جنائي قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2018/2019 .

### 3- المطبوعات الجامعية

- سعيد حمدين، تقسيمات الجرائم وظروفها في قانون العقوبات الجزائري، مكتبة البحوث القانونية، جامعة الجزائر 3، سنة 2019.
- فاضل عواد، أنواع القصد الجنائي قانون عام، قسم الحقوق والعلوم السياسية، محاضرة 7.
- مروك نصر الدين، محاضرات في الاثبات الجنائي، دار هومة للنشر والطباعة، ط6، الجزائر، 2003 .
- وداعي عزدين، محاضرات في القانون الجنائي العام، سنة ثانية ل م د، قانون الجنائي، قسم التعليم القاعدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية 2018/2019.

### 4- المواقع الالكترونية

- مدونة القوانين الوضعية، قسم المذكرات والأبحاث القانونية <http://www.echoroukonline.com/montada/forumdisplay.php>، 15/02/2021.20.48

## المصادر والمراجع

---

- غاز يحنون خلفي الدراجي، القصد المباشر والقصد غير مباشر والقصد متعدي المرجع الالكتروني للمعلوماتية [http // almarza.com/Reading](http://almarza.com/Reading) .23:00.29/4/2021
- الخطأ والضرر والرابطة السببية في المسؤولية عن الفعل الشخصي كأساس التقدير التعويض، منتديات ستارتايميز، [www.startimes.com](http://www.startimes.com) 1 26/4/2021 09:19
- الركن المعنوي للجريمة، نقل عن منتديات ستار تايمز، [www.startimes.com](http://www.startimes.com) .25/4/2021 23:23

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	اهداء
	شكر وعرهان
	قائمة المختصرات
أ - د	المقدمة
الفصل الأول: مفهوم الجريمة	
07	المبحث الأول: تعريف الجريمة واركائها
07	المطلب الأول: تعريف الجريمة
07	الفرع الأول: التعريف اللغوي للجريمة
08	الفرع الثاني: تعريف الاصطلاحي
13	المطلب الثاني: اركان الجريمة
14	الفرع الأول: الركن الشرعي
20	الفرع الثاني: الركن المادي للجريمة
22	الفرع الثالث: الركن المعنوي للجريمة
25	المبحث الثاني: تقسيم الجرائم من حيث ركنها المعنوي
25	المطلب الأول: الجرائم العمدية
25	الفرع الأول: تعريف الجرائم العمدية
26	الفرع الثاني عناصر القصد الجنائي
29	المطلب الثاني: الجرائم غير العمدية
29	الفرع الأول: تعريف الجرائم غير عمدية

## فهرس المحتويات

30	الفرع الثاني: خصائص الجرائم غير العمدية
<b>الفصل الثاني: أهمية الركن المعنوي</b>	
34	المبحث الأول: الركن المعنوي للجريمة العمدية
34	المطلب الأول: القصد الجنائي العام للجريمة
37	المطلب الثاني: القصد الجنائي الخاص
37	الفرع الأول: تعريف القصد الجنائي الخاص
38	الفرع الثاني: اثبات القصد الجنائي
41	المبحث الثاني: الجرائم غير العمدية
41	المطلب الأول: الخطأ الجنائي
42	الفرع الأول عناصر الخطأ
44	الفرع الثاني: أنواع الخطأ
46	الفرع الثالث: اثبات الخطأ
48	الفرع الرابع: صور الخطأ
49	المطلب الثاني: القصد الجنائي المتعدي
49	الفرع الأول: تعريف القصد الجنائي المتعدي
50	الفرع الثاني: أساس الجريمة متعدية القصد
52	الفرع الثالث: تطبيقات الجريمة متعدية القصد في قانون العقوبات الجزائري
56	<b>الخاتمة</b>
59	قائمة المصادر والمراجع
الفهرس	
ملخص الدراسة	



## ملخص الدراسة

### الملخص:

تعد الجريمة كل سلوك إيجابي أو سلبي يجرمه القانون ويقرر له عقوبة أو تدابير امن باعتباره سلوك يتشكل اعتداء على مصالح فردية أو اجتماعية يحميها القانون الجاني، كما ان لي للجريمة ثلاث اركان: شرعي، مادي، معنوي وتنقسم الجرائم من حيث ركنها المعنوي الى جرائم عمدية وأخرى غير عمدية ، كما ان العديد من الجرائم تشترط قيام الركن المعنوي ، فالجرائم العمدية يظهر فيها الركن المعنوي من خلال القصد الجنائي ويقصد به العلم بعناصر الجريمة وإرادة ارتكابها، اما الجرائم غير العمدية فيتمثل ركنها المعنوي فالخطأ غير العمدية وهو اتجاه إرادة الشخص الى إتيان سلوك خطر دون القيام بما هو واجب عليه من الحيطة والجدر .

الى جانب صورتى الركن المعنوي (القصد والخطأ) يرى بعض الفقهاء ان هناك صورة ثالثة لركن المعنوي هو القصد الجنائي المتعدي او ما يسمى بالجرائم متجاوزة القصد وهي جرائم ذات نتيجة تتعدى ما قصده الجاني عند قيامه بسلوك اجرامي.

**الكلمات المفتاحية:** الجريمة - الركن المعنوي - القصد الجنائي - اركان الجريمة.

### ABSTRACT

A crime is considered any positive or negative behavior that is criminalized by the law and a penalty or security measures are decided for it, as it is a behavior that constitutes an assault on individual or social interests protected by the criminal law, and I have three pillars for the crime: legal, material, and moral. Crimes are divided into intentional and other crimes. Unintentional, just as many crimes require the moral element to be established. Intentional crimes in which the moral element appears through criminal intent and is intended to know the elements of the crime and the will to commit it. As for unintentional crimes, its moral corner is the unintentional error, which is the direction of the person's will to commit dangerous behavior without Doing what is required of him from the precaution and the walls.

In addition to the two images of the moral element (intent and error), some jurists see that there is a picture next to the moral element, which is the transgressive criminal intent or the so-called crimes beyond intent, which are crimes with a result that goes beyond what the perpetrator intended when carrying out criminal behavior.

**Key words:** crime - moral element - criminal intent - elements of crime.